



موسوعة أبحاث السياسة

العوامة

هنا، عبدة

١٣

الْعَوَّلَةُ

موسوعة الشباب

السياسية

سلسلة خاصة يصدرها

مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية

بالأهرام

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافح

مدير المركز

د . عبد المنعم سعيد

المشرف العام

د . وحيد عبد المجيد

المدير الفني

السيد عزمى

خطوط

حامد العويضى

سكرتير التحرير

حسنى إبراهيم



العوامة

هنا، عبيد

القاهرة ٢٠٠١

• الآراء الواردة في هذا الكتاب لا
تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

• حقوق الطبع محفوظة للناشر
ويحظر النشر والاقتباس إلا بالإشارة إلى
المصدر للناشر مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام .
شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

المحتويات

٧	تقديم
٩	مقدمة
١٥	الفصل الأول : العولمة وعالم متغير
٣٧	الفصل الثاني : العولمة : البداية والمسار
٤٧	الفصل الثالث : مؤسسات العولمة
٥٩	الفصل الرابع : الموقف من العولمة
٩١	الفصل الخامس : العولمة واقع جديد
١٠٣	الخاتمة :

تقديم

« مقدمة »

أصبحت كلمة "العولمة" من أكثر الكلمات التي تتردد في أجهزة الإعلام والمؤتمرات والمنتديات، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق. وكما أنها من أكثر التعبيرات التي تثير حيرة، بل لبلة، في أوساط الشباب الذين يقرأون عنها أو يسمعون. فلا يختلف السياسيون والمتقنون اليوم على أمر بمقدار اختلافهم على العولمة. ويصل هذا الخلاف إلى حد يتجاوز أي خلاف أيديولوجي أو معرفي آخر.

فالنزاع الذي كان بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين الحرية والشمولية، يبدو اليوم متواضعا إلى جانب الخلاف على العولمة.

وربما يندesh الشباب حين يجدون خلافا على الظاهرة نفسها أشد وأكثر صخباً من النزاع بين أيديولوجيتين. فكيف تكون العولمة خيراً مطلقاً عند البعض وشراً كاملاً عند البعض الآخر؟

ولكن هذه الدهشة ربما تزول عندما يجدون أن كلا من الفريقين إما يركز على أحد وجهي العولمة مستبعداً الوجه الآخر كما لو لم يكن موجوداً، أو يفهم العولمة بطريقة معينة لا تخلو من مبالغات وأحيانا من أوهام.

ومن هنا تأتي أهمية هذا العدد من "موسوعة الشباب" . فهو لا يضيف فقط جديداً إلى معرفة الشباب، وإنما يساهم أيضاً في إخراجهم من الحيرة التي تنتابهم عندما يجدون من يجعل العولمة "جنة عدن" ومن يراها "نار السعير" . وقد اختارت الباحثة المتميزة الزميلة هناء عبيد أن تنقل ذلك عبر مناقشة شيقة لتطور العالم باتجاه العولمة ، وعرض موضوعي لمواقف أنصارها وخصومها، على نحو يتيح للشباب استنتاج إجابيات وسلبيات هذه الظاهرة التي تمثل مرحلة هامة في تطور عالمنا.

د. وحيد عبد المجيد

مقدمة :

من منا لم يسمع عن العولمة فى الأحاديث اليومية، وعلى لسان أرباب الفكر والفن والاقتصاد والسياسة؟
فإذا ارتديت الجينز أو "الكاجوال"، أو أكلت "البيتزا" و"الهمبرجر"، وإذا تابعت الأفلام الأمريكية، قيل لك إنك تعيش عصر العولمة. وإذا كان بجوار منزلك أحد سلاسل السوبر ماركت العملاقة، أو أحد الأسواق التجارية الكبيرة المعروفة بـ"المول"، أو مقهى به جهاز كمبيوتر متصل بالإنترنت، أو طبق هوائى "لش"، قيل لك كذلك إنك تعيش عصر العولمة.
وإذا ذهبت لشراء حذاء رياضى أو جهاز تليفزيون بحمل علامة أمريكية، فوجدته مصنوعاً فى تاوان، أو قضيت بعض أوقات فراغك فى تبادل الحديث مع صديق/صديقة من شرق الأرض أو غربها عبر الإنترنت، قيل لك إن كل هذا بفعل العولمة.

فالعولمة أصبحت اليوم الاسم الذى يطلق على كل ما هو عصى وحديث، مثل التليفون المحمول والكمبيوتر، والإنترنت،

و "النش"، وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة مثل ماكدونالدز وكنتاكي، والشركات العالمية العملاقة، والتجارة الإلكترونية التي تتم من خلال الإنترنت، والبورصة، وغيرها من مظاهر الحياة المعاصرة.

العولمة إذا هي عنوان لظواهر كثيرة مختلفة استجبت على معظم مجالات الحياة، ومن هذه الظواهر ما ينتمي لمجال التكنولوجيا، خاصة ما يطلق عليه الآن تكنولوجيا المعلومات، ومنها ما ينتمي إلى عالم الثقافة والقيم والنوع العام، ومنها كذلك ما يتعلق بعالم المال والأعمال.

ولفظ العولمة هو الترجمة العربية التي تم أخيراً الاستقرار على استخدامها لترجمة المصطلح الإنجليزي Globalization الذي ظهر لأول ما ظهر في الكتابات الأجنبية لوصف ظاهرة تشابك الاقتصادات الدولية.

وتعني كلمة Globe العالم أو الكرة الأرضية، وقد ظهرت عدة ترجمات واستخدامات على مدى الأعوام العشرة الماضية أهمها الكونية، الكوكبية، والعولمة التي تم الاستقرار على استخدامها أخيراً في معظم الكتابات العربية، بعد أن امتد استخدام كلمة العولمة لكافة نواحي الحياة.

فالعولمة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل أو العالم، أو نقله من المحدود إلى اللامحدود. فالعولمة تعني تجاوز الحدود خاصة الحدود السياسية للدول، وإطلاق العنان أمام الاقتصاد والثقافة والاتصال لتتحرك وتتساب عبر العالم، بطول وعرض الفضاء الواسع للكرة الأرضية.

والفارق بين العالمية والعولمة، هو أن العالمية تعنى الانفتاح على العالم، والاعتراف المتبادل بين الدول والمجتمعات والتيارات والأفكار والأديان المختلفة مع الاحتفاظ بخصائصها الأصلية واختلافاتها عن بعضها البعض. فالأديان السماوية الثلاثة مثلا يشار إليها بأنها أديان عالمية، بينما العولمة تشير إلى علاقة من التفاعل المستمر، الذي يشبه التفاعل الكيميائي، تفقد فيه الأطراف الأساسية بعض خصائصها، وتنتج في النهاية شكلا مركبا جديدا، يختلف عن العناصر التي دخلت في تكوينه.

ولأن العولمة مفهوم معقد ومتنوع، يشير إلى معان ومظاهر في مجالات الحياة المختلفة، فمن الصعب الاتفاق على تعريف واحد ومحدد للعولمة. ويوجد عدد لا نهائي من تعريفات العولمة، ولذلك اتجه الكثير من دارسي العولمة إلى تحديد السمات والأبعاد الأساسية التي تميز العولمة، بدلا من الاتفاق على تعريف محدد لصعوبة ذلك. ومن الأبعاد الأساسية التي تميز العولمة :

أولا: المكان أو الامتداد الجغرافي الذي يشمل العالم بأسره كما يظهر من التسمية نفسها، فالعولمة هي مجموع النشاطات والعمليات والأحداث الاقتصادية، الثقافية، السياسية، والاتصالية التي تغطي معظم أنحاء الكرة الأرضية.

ثانيا: التفاعل الكثيف عبر العالم في كافة المجالات، فالعالم في ظل العولمة يشبه "الشبكة"، حيث يوجد عدد كبير ومتشابه من الأطراف والعلاقات والارتباطات، التي تؤثر على بعضها البعض. فأحد مظاهر العولمة هو تضاف المعاملات والاتصالات والعلاقات بين الاقتصادات والشركات، وانتقال الأفراد والأفكار بين أجزاء العالم المختلفة.

ثالثاً: إنه نتيجة لهذا التشابك العالمى، ظهر للبعد أو الملمح الثالث للعولمة، وهو اتجاه البشر فى كل العالم تدريجياً إلى مزيد من التشابه فى النشاطات، والمؤسسات، بل وفى القيم والذوق العام، وأسلوب الحياة اليومية.

وهناك شبكات ثلاث أساسية تربط فى كل لحظة بين البشر والمؤسسات والشركات فى مختلف مناطق العالم فى عصر العولمة، وهى:

أولاً: شبكة الاتصال الإعلامى، فمن الممكن اليوم لجميع سكان الأرض القادرين على دفع الثمن، الارتباط من خلال الطبق الهوائى "الدش" بالقنوات التليفزيونية الموجودة فى جميع أنحاء العالم، ولتى تتوجه للجمهور فى العالم كله، وتخلق مع الوقت اتجاهات متشابهة فى الأفكار، والعادات، والأنواق.

ثانياً: شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، وهى شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد، من مختلف بقاع الأرض، فيأخذون منها ويضيفون إليها بغض النظر عن الدول التى ينتمون إليها.

ثالثاً: شبكة للعلاقات الاقتصادية، والمالية العالمية، فالقرارات والعلاقات المالية والاقتصادية فى العالم كله أصبحت مترابطة ومتشابكة أكثر من أى وقت مضى، حتى أن العالم يصبح تدريجياً بورصة واحدة كبيرة، ومصنع واحد كبير، وسوق واحد كبير.

فالعولمة هى ظاهرة تسعى إلى تذويب الفواصل والحدود، بحيث يصبح الاقتصاد العالمى سوقاً مفتوحة بلا حدود، والثقافة الإنسانية تتفتح على بعضها البعض وتطور عدداً من قضايا الإنسانية المشتركة، بحيث تصبح تدريجياً ثقافة عالمية بلا حدود،

حتى الشئون السياسية التي مثلت دوما حدودا وحصونا منيعة يتتبا البعض أن سطوتها سوف تتراجع مع توسع العولمة، ليصبح العالم أرضا بلا حدود.

فالعولمة الحديثة تشبه حالة من الفوران المستمر، الذى يذيب فى طريقه الجدران والحدود التى كانت تفصل بين الداخل والخارج، والعالم بصيحاته الجديدة فى السياسة والفكر والفن والموضة، وتكنولوجياته الجديدة فى الإنتاج والاتصال، يفرض نفسه على أسلوب حياة الفرد العادى، واهتماماته، ومستوى معيشته، وفرصه فى الحياة فى كل ركن من أركان المعمورة.

الفصل الأول

العولمة ومالم متغير

إن العولمة بشكل عام هي ذلك الشكل الجديد للحياة في كل أنحاء العالم الآخذ في التطور يوما بعد يوم، وهي عملية مستمرة ومتغيرة بمعنى أن شكلها الحالي ليس هو شكلها النهائي. والعولمة في سعيها لصهر الزمان والمكان في كل ركن من أركان الأرض، تحدث تغييرات هائلة في أسلوب الحياة الذي عهدناه في مختلف المجالات.

وتتداخل بشكل كبير تعريفات العولمة مع سياسات العولمة ومظاهرها على أرض الواقع في مختلف جوانب الحياة من سياسة، واقتصاد، وثقافة، واتصال، وفن. وسياسات العولمة هي مجموعة السياسات التي تتبعها الدول والمنظمات، والشركات، والشبكات الفضائية، وغيرها، والتي تؤدي سواء عن قصد أو غير قصد إلى تذويب الحدود والقيود التي كانت من قبل تعوق الاتصال والتشابك العالمي في كل المجالات وعلى كافة المستويات. فسياسات العولمة هي تلك المجموعة من السياسات التي تعمل على تحقيق الحرية الكاملة لاتسياب وتدفق المعلومات، والمعاملات، وزيادة التشابه بين قيم وسلوكيات، وأذواق، وأسلوب حياة البشر في جميع أنحاء الأرض، بغض النظر عن الحدود والفوارق بين الدول.

أولاً : عولمة الاقتصاد:

لقد بدأت العولمة أول ما بدأت في مجال الاقتصاد، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين اتبعت الدول المتقدمة سياسات لزيادة للتبادل الاقتصادي وتحرير التجارة فيما بينها، وتم إنشاء المؤسسات والقواعد الدولية التي تنظم هذه المعاملات. وقد نتج عن هذه السياسات تدريجياً ظاهرة العولمة الاقتصادية كما نعيشها في عالم اليوم.

وتعني العولمة في مجال الاقتصاد بشكل عام زيادة التبادل التجاري بين الدول، نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الجمركية وغير الجمركية، أمام انتقال السلع والخدمات. فليست هناك دولة تنتج كل الخامات والسلع والخدمات التي يحتاج إليها مواطنوها. ولذلك تبادلت القبال والعشائر والدول منذ الأزل البضائع والسلع فيما بينها. وفي العصر الحديث توسع تبادل المنافع بين الاقتصادات المختلفة بشكل كبير، خاصة فيما بين الدول الغربية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لسياسات التحرير التجاري، أصبحت كل دولة أو مجموعة من الدول تخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تستطيع إنتاجها بأفضل جودة وأقل سعر، وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بـ "الميزة النسبية"، على أن يتم التبادل التجاري بين منتجات الدول المختلفة، لتحقيق أقصى كفاءة في الإنتاج، وأفضل استخدام وتخصيص للموارد الاقتصادية للدول المختلفة.

وقد ازدادت هذه الظاهرة وتوسعت في نهايات القرن العشرين، وأصبح يطلق عليها "الاعتماد المتبادل"، بمعنى أن كل

دولة كانت تعتمد على غيرها من الدول لتوفير بعض حاجاتها الأساسية، والعكس صحيح.

ومع مرور الوقت، اتخذت العلاقات الاقتصادية بين الدول أشكالاً جديدة تتجاوز التعاملات التجارية التقليدية، التي تقتصر على معاملات الدول مع بعضها البعض، وكانت مظاهر الاتصال والاندماج العالمي قد انتقلت من الاقتصاد إلى غيره من نواحي الحياة.

فإلى جانب التبادل التجاري بين الدول، تطورت أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي عبر حدود الدول متمثلة في الشركات العالمية، أو الشركات "متعددة الجنسية". ويطلق على هذه الشركات "متعددة الجنسية" لأن رأسمالها يكون في الغالب مملوكاً لأفراد ينتمون إلى دول وجنسيات مختلفة، كما أن نشاط هذه الشركات إنتاجاً وتسويقاً يمتد إلى أكثر من دولة. وفي الربع الأخير من القرن العشرين، اتجهت الشركات العالمية للعلاقة إلى تخطي حدود دولها، وبدأت تفتح بعض فروع لصناعاتها أو تنقل بعض أجزائها إلى الدول النامية خاصة في آسيا مثل تايوان وهونج كونج وكوريا، وسنغافورة، للاستفادة من العمالة الرخيصة هناك. وتهدف الشركات العالمية للعلاقة من وراء ذلك إلى إنتاج السلعة بنفس الجودة العالمية ولكن بتكلفة أقل، لأن العمال في الدول المتقدمة يتقاضون أجوراً مرتفعة، ويعملون عدداً محدداً من الساعات، ولديهم نقابات قوية وفعالة للدفاع عن حقوقهم. ولذلك لجأت الشركات العالمية لنقل إنتاجها للدول الآسيوية لخفض تكلفة الإنتاج، وتوفير السلع بأسعار أقل، فأصبح من المألوف أن نجد منتجاً يحمل "ماركة" أمريكية مثلاً لكنه

مصنوع في تايبوان، وذلك ابتداء من الملابس والأحذية وحتى الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.

وقد تطور نشاط هذه الشركات العالمية من افتتاح فروع لمصانعها في الدول النامية، إلى تقسيم صناعة المنتج النهائي إلى عدة عناصر، يتم إنتاجها في المناطق "النول" التي تتوفر فيها أكفا ظروف للإنتاج، وتصب في النهاية في صناعات تجميعية للمنتج أو السلعة النهائية، بحيث يبدو العالم كمصنع واحد كبير، وسوق واحدة متسعة. كما تستعين هذه الشركات العالمية بالكفاءات اللازمة من مختلف الجنسيات، وتعتمد في تمويل نشاطاتها على المدخرات العالمية في البنوك الدولية.

وقد تضاعفت قوة وحجم مبيعات الشركات العالمية في العشرين سنة الأخيرة، حتى بلغ حجم مبيعاتها السنوية مئات البلايين من الدولارات. وتوق القوة المالية لبعض هذه الشركات القوة الاقتصادية لبعض الدول، فمبيعات شركة "سوني" السنوية تساوي الناتج المحلي لمصر، بينما تتجاوز المبيعات السنوية لشركة "آي بي إم" مجموع الناتج المحلي لكل من دولتي تشيلي وكوستاريكا، ويساوي دخل شركة كوداك الدخل القومي لدولة بورما.

وهذه الشركات العالمية العملاقة أصبحت تتمتع بمكانة في التجارة الدولية تضاهي وأحيانا تفوق مكانة الدول، فهي مسؤولة الآن عن أكثر من ٦٠% من التجارة الدولية، وتسيطر هذه الشركات العالمية على ٣٣% من أصول الإنتاج العالمية وعلى ٧٥% من الإمكانيات العالمية المخصصة للبحث والتطوير في المجالات المدنية. فلم يعد الإنفاق على التطوير العلمي والتكنولوجي حكرا على الدول والحكومات، وإنما فرضت

المنافسة بين الشركات الكبرى أن نتبنى تلك الشركات برامح مستمرة للتطوير التكنولوجي، حتى يتمكن من تحسين منتجاتها وابتكار المنتجات الجديدة التي تلائم احتياجات السوق. وتقوم الشركات العالمية العملاقة بتوظيف ملايين الموظفين بشكل مباشر عبر فروعها في العالم، بالإضافة إلى الوظائف التي توفرها من خلال التعامل مع الموردين والمقاولات المحلية في الدول المختلفة.

وإلى جانب عولمة الإنتاج والاستهلاك، ظهر بُعد هام جدا للتفاعلات العالمية في مجال المال والأعمال، ويتمثل في وحدة الأسواق المالية الدولية، والتأثير المتبادل بين البورصات العالمية. ففي نهاية واحدة في نيويورك، يقوم نظام إلكتروني يمكن أن يحرك مئات المليارات من الدولارات حول العالم يوميا. وهذه الصفقات والمعاملات آخذة في الربط بين قرارات ومقدرات الناس في مختلف أنحاء الأرض بصورة لم يسبق لها مثيل.

واليوم أصبحنا نلمس الأهمية المتزايدة التي يلعبها الاستثمار الأجنبي في اقتصادات الدول، فقد أصبحت معظم الدول النامية حريصة على إتمام الإصلاحات اللازمة في اقتصاداتها الداخلية لاجتذاب الاستثمار، أو رأس المال الأجنبي لتمويل ودفع التنمية، وهو ما يربط فرص التنمية لدى معظم الدول، خاصة النامية، بالقرارات، والاستثمارات العالمية.

وتضيف شبكة الإنترنت أبعادا هائلة لكثافة وسهولة التفاعلات الاقتصادية العالمية، فقد أدت شبكة المعلومات الدولية إلى ظهور نوع جديد من التبادل المالي والتجاري يعرف بـ "التجارة الإلكترونية"، بحيث يتم تبادل البيانات، بل والبيع والشراء وعقد الصفقات في كل لحظة عبر شبكة الإنترنت. وقد فاق حجم

التجارة الإلكترونية العالمية كل التوقعات، حيث تجاوزت هذه التجارة عام ١٩٩٩ ما قيمته ١٠٠ بليون دولار أمريكي، وترى بعض التقديرات أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٠٥ أن يتراوح حجم التجارة الإلكترونية ما بين ٢ إلى ٣ تريليونات دولار أمريكي.

وقد أدت هذه الزيادة المذهلة في حجم التجارة الإلكترونية إلى لجوء العديد من الدول المتقدمة إلى وضع القواعد والقوانين لتنظيمها وتسهيلها على غرار التجارة الدولية التقليدية. وفي إطار هذه التطورات، اعترف عدد من الدول مؤخرًا بالبصمة الإلكترونية لكي يسهل توقيع الاتفاقات وعقد الصفقات والعقود الدولية عبر الإنترنت بين شركات ومؤسسات وأفراد من مختلف أنحاء العالم في نفس اللحظة دون الحاجة إلى السفر لإتمام التعاقد.

والتجارة الإلكترونية ليست مقصورة على المؤسسات الكبرى والصفقات العملاقة، وإنما يستطيع الشخص العادي أن يقوم بالتسوق وشراء الكثير من احتياجاته عن طريق الإنترنت، حيث تقوم المحلات والأسواق الكبرى بعرض منتجاتها وأسعارها على الإنترنت، ويتم خصم ثمن المعاملة عادة من خلال الحسابات البنكية.

مجمل القول، إن العولمة الاقتصادية هي الاقتصادات المفتوحة على بعضها البعض، والمرتبطة ببعضها البعض، والمبنية على الانتقال الحر للسلع والخدمات، ورأس المال، بل الخبرات والكفاءات عبر العالم. وأساس هذه القيم هو خبرة الدول الرأسمالية الغربية التي ترى في حرية التبادل التجاري واقتصاد السوق الحر القائم على فكرة المنافسة أفضل وسيلة لتحقيق

الرفاهية، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية فى العالم ككل. فمن المفترض أن المنافسة تودى تلقائيا إلى تحسين جودة المنتجات وتخفيض الأسعار. بعبارة أخرى، إن المنافسة الحرة تجعل البقاء للأصلح.

وتلعب المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية الدور الرئيسى فى رسم قواعد اللعبة لهذه الأنشطة الاقتصادية العالمية، بل لعب بعضها منذ فترة دورا فى نصيح الدول بالسياسات الاقتصادية التى يجب أن تتبعها داخل حدودها، ولتلى يطلق عليها سياسات الإصلاح الاقتصادى. ومن أبرز السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى سياسات الخصخصة، أو تقليل دور الدولة فى الاقتصاد، وتقوية دور القطاع الخاص عن طريق بيع الصناعات والشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، اعتمادا على خبرة الدول الغربية المتقدمة الخاصة بمبادئ اقتصاد السوق، وتحرير التجارة.

وقد أدت هذه النشاطات الاقتصادية ذات الطابع والنطاق العالمى إلى ظهور قضايا لها نفس صفة العالمية تتعلق بتأثير اقتصاد العولمة على حياة الإنسان وبيئته، مثل قضية الممتلكات الإنسانية كالبهار والمحيطات والفضاء وتنظيم حقوق استغلالها اقتصاديا، وقضية صيانة البيئة من النشاطات الاقتصادية الضارة، بالإضافة إلى الآثار الإنسانية للنشاط الاقتصادى فى ظل العولمة مثل قضية الفقر، وقضايا العنف والجريمة المنظمة.

ثانياً : عولمة الثقافة :

إن الثقافة بشكل عام هي الذاكرة الجمعية لأى مجتمع من المجتمعات، وهي تشكل قيم هذا المجتمع والسلوكيات المرتبطة بالأدوار المختلفة فيه. فالثقافة هي أساس هوية المجتمع وانيتمانه، وتميزه عن غيره من المجتمعات. ويتكون العالم من مئات، بل آلاف الثقافات والثقافات الفرعية، فالثقافة شيمتها الأساسية هي التنوع، مع وجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم الإنسانية الأساسية. وهكذا يمكن أن نتحدث عن هوية عربية، أو عقائد هندية أو ثقافات بدائية فى أدغال أفريقيا وأستراليا. وهكذا أيضا يمكن أن نتحدث عن سمات المجتمع الألماني أو الشعر الإنجليزي أو المسرح اليونانى، دون أن نغفل السمات المشتركة بين البشر، والقيم المتشابهة بين الثقافات.

والتجانس الثقافى بين البشر سابق بعصور طويلة على ظهور العولمة الحديثة، لكنه كان محدود بأقاليم معينة متميزة ثقافيا مثل الثقافة الهيلينية، والثقافة الإسلامية، والثقافة المتوسطية، وغيرها. وشكلت هذه الأقاليم تجمعات ثقافية تجمع فيما بينها سمات مشتركة وتميزها عن غيرها سمات أخرى.

والعولمة الثقافية تؤدي إلى زيادة للمساحة المشتركة بين الثقافات فى كل أنحاء العالم، وخلق ثقافة جديدة مفتوحة على كافة الآراء والاتجاهات، والتطورات العالمية، بعبارة أخرى، تهدف ثقافة العولمة إلى بناء مجتمع إنسانى واحد.

والعولمة الثقافية كما نعيشها اليوم هي وليدة تطورين أساسيين، الأول تطور سياسى اجتاحت العالم فى نهايات القرن العشرين وهو انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة

وحلفائها، والاتحاد السوفييتي وحلفائه، والثاني هو التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال العالمية والبيت الإعلامي الفضائي، الذي أصبح يربط البشر في كل لحظة، وفي كل أنحاء الأرض.

فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى رفع الحواجز أمام انسياب المعلومات والتفاعلات بين البشر في مختلف بقاع الأرض. كما أدى اختفاء العداء السياسي، والخلاف العقائدي بين الجانبين إلى زيادة الشعور بأن الكل يعيش في عالم واحد، وأن القضايا العالمية الهامة، والتي تؤثر على الحياة اليومية للبشر، هي قضايا ذات طابع "عولمي". فالاهتمامات بحقوق الإنسان، والديمقراطية وحفظ السلام والعدالة الاجتماعية وفرص الحياة الكريمة، وحماية البيئة، هي كلها اهتمامات ذات طابع عولمي.

من ناحية ثانية، لعب التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة دوراً أساسياً في تسريع وتسهيل عملية عولمة الثقافة، بمعنى تطوير وعي وإدراك وقيم ثقافية عالمية. فوسائل الاتصال والإعلام الحديث، والإنترنت، نجحت في توسيع دائرة الاهتمام بالقضايا الإنسانية، وسهلت للمواطن العادي في العالم كله متابعة المعلومات والتطورات حول تلك القضايا، وتجاوزت ذلك في بعض الأحيان إلى المساهمة في تشكيل قناعات وأنماط سلوكية معينة ذات طابع عالمي.

فالعولمة الثقافية هي وليدة زوال الموانع السياسية، من ناحية، وزيادة التفاعل والاتصال العالمي نتيجة للتطور في تكنولوجيا الاتصال والفضائيات من ناحية ثانية. ولذلك، أصبحت قضايا مثل التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والشفافية والمحاسبية ومكافحة الفساد وحقوق المرأة وحماية البيئة، وغيرها من القضايا

العالمية ملء السمع والبصر، ويهتم بها المواطنون فى جميع أنحاء الأرض.

وهناك حركة عالمية تدعو إلى صياغة ميثاق أخلاقية عالمية تعتمد على مبادئ الأديان السماوية، والتراث الأخلاقى للإنسانية، والثقافة المعاصرة، وأساسها قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

والحركة للعالمية لبناء الاتفاق حول عدد من القيم الإنسانية، وخاصة احترام حقوق الإنسان هى حركة سابقة على العولمة المعاصرة. فقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها، وعدد من الهيئات التابعة لها، ومن أهمها منظمة اليونسكو، بوضع الميثاق الدولية لحقوق الإنسان منذ حوالى نصف قرن. ونجحت هذه الجهود بالفعل فى إصدار عدد من الميثاق الدولية مثل: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والثقافية ١٩٦٦. كما امتد التشريع الدولى لحقوق فئات معينة من البشر، فصدرت الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين ١٩٥١، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة التمييز العنصرى والمعاقبة عليها ١٩٧٣، واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٨١، وغيرها من الاتفاقيات العالمية التى تسعى للاتفاق على احترام حقوق وحريات البشر اعتمادا على القاسم المشترك بين الثقافات المختلفة.

ولكن الجديد فى عصر العولمة، هو ذلك "الوعى" الجديد الذى ينتشر تدريجيا بين البشر -على اختلاف أشكالهم وألوانهم، وانتماءاتهم السياسية، ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية- بتلك

الموضوعات التي كانت من قبل حكرا على الحكومات والهيئات الدولية، وبعض المنظمات المحدودة، والقليل من المثقفين. الجديد أيضا في عصر العولمة أن الوعي بالقضايا الإنسانية يترجم نفسه في صورة حركة عالمية لصياغة برنامج عمل لمواجهة بعض القضايا العالمية موازية لحركة الحكومات والدول. وتشارك في هذه الحركة أطراف اكتسبت أهمية متزايدة هي أساسا المنظمات غير الحكومية، بل إن أعدادا كبيرة من البشر أصبح متاحا لها اليوم التأثير على الرأي العام وصنع القرار العالمي، ويطلق البعض على هذه الظاهرة التي بزغت في عصر العولمة، ظاهرة المجتمع المدني العالمي.

ثالثا : المجتمع المدني العالمي؛

في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، نشطت بشكل كبير المؤتمرات الدولية التي تناقش القضايا الإنسانية العالمية. ويشترك في هذه المؤتمرات بفاعلية، إلى جانب ممثلي الحكومات، عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وتتكون هذه المنظمات من أفراد أو جماعات يدافعون عن قضايا معينة، وتتيح لهم ليات العولمة الجديدة التأثير في صناعة القرار على المستوى العالمي.

ومن أهم المؤتمرات الدولية التي عقدت في أعوام التسعينيات، مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في يونيو عام ١٩٩٢، تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية". وكان الهدف من المؤتمر توضيح المخاطر البيئية المعاصرة، التي قد تضر بمصير البشر في جميع أنحاء الأرض، وتوجيه النظر إلى

ضرورة أن تراعى السياسات الاقتصادية اعتبارات المحافظة على البيئة، لضمان استمرار التنمية الاقتصادية في حد ذاتها، واستمرار التوازن البيئي الذي يؤثر على الطبيعة وصحة وحياة البشر في العالم كله.

وقد شارك في مؤتمر قمة الأرض حوالي ١٠٠ رئيس دولة وحكومة، جنباً إلى جنب مع عشرات الآلاف من البشر الذين حضروا مؤتمر قمة الأرض، والمؤتمر الموازي الذي نظمته المنظمات غير الحكومية. وشاركت في هذا المؤتمر الموازي الذي عرف باسم "منتدى العولمة" مئات من المنظمات غير الحكومية سواء من الدول المتقدمة أو من دول العالم الثالث، يجمع فيما بينها الإيمان بقضية مشتركة، والسعي لإقرار السياسات الدولية التي تناسبها.

تلى ذلك عدد من المؤتمرات الدولية الكبرى، ومنها على سبيل المثال: المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، تلى المؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام ١٩٩٥.

وبإلى جانب ظهور دور المنظمات غير الحكومية على الساحة العالمية، أتاحت وسائل الاتصال الحديث في عصر العولمة لأي جماعة من الناس إمكانية تكوين رأي عام عالمي حول القضايا التي تمس قطاعات واسعة من البشر، والتنسيق فيما بينها للتعبير عن رأيها، فيما قد يجبر الدول والحكومات لأخذ هذه المطالب وتلك الاعتبارات في الحسبان.

إن ظاهرة "المجتمع المدني العالمي"، وإن كانت وليدة عصر العولمة، إلا أنها في كثير من الأحوال قد تكون موجهة ضد إحدى سياسات العولمة. ومن أبرز الأمثلة على تأثير المجتمع المدني العالمي هو الأثر الذي خلفته مظاهرات معاداة العولمة، التي تنظم

عن طريق الإنترنت ضد المؤتمرات التي تعقدها المؤسسات العالمية التي ينظر إليها على أنها مؤسسات العولمة مثل منظمة التجارة الحرة وصندوق النقد والبنك الدوليين.

وإلى جانب الحركة الثقافية طويلة المدى تسعى تدريجياً إلى الاتفاق حول عدد من القيم العالمية، هناك حركة أكثر بروزاً على سطح الحياة اليومية في العالم أجمع، ومن أهم مظاهرها تزايد التشابه في طرق الحياة والذوق العام في الموسيقى والفن، والمأكول والملبس.

فقد ولد البث الفضائي المباشر في عصر العولمة ثقافة يومية للبشر في مختلف أنحاء الأرض، الارتباط من خلال الطبق الهوائي "الدش" بالقنوات التليفزيونية الموجودة في جميع أنحاء العالم، والتي تتميز بالإبهار في العرض والقدرة على التأثير في المتلقي، وتتوجه للجمهور في العالم بأسره، وليس للجمهور في بلد معين. فالعالم ينقل إلينا في كل لحظة صيحاته الجديدة في الموضة، والفن، وتنقل البرامج الإخبارية العالمية أخبارنا أولاً بأول إلى العالم الخارجي، كما تنقل إلينا أخباره.

فقد أصبح العالم في عصر الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية، مثل "القرية"، بكل ما تتميز به القرية من علاقات القرابة والجوار، وصغر المساحة، فكل ما يحدث في بقعة من الأرض ينتشر خبره في البقاع الأخرى في نفس اللحظة التي يحدث فيها، وكل ما يحدث في جزء من العالم يظهر تأثيره في بقية الأجزاء بدرجات كبيرة.

رابعا : عولمة السياسة :

السياسة هي آخر محطات العولمة. فالعولمة التي تسعى إلى إلغاء الحدود تصطدم مع السياسة التي تقوم أساسا على انقسام العالم إلى دول تفصل بينها حدود سياسية، وتطبق قوانينها التي ترمز إلى "سيادة" الدولة على أرضها ومواطنيها. ولكن العولمة التي بدأت في مجالات الاقتصاد والاتصال تمضي في سبيل التأثير على السياسة.

وأول ما فعلته العولمة بالسياسة هو أنها أفقدتها أهميتها القصوى. وقد فاز الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بفترتين رئاسيتين عقب أزمة الخليج رافعا شعار "إنه الاقتصاد يا غبي". فسياسات العولمة في العالم أجمع تقلل يوما بعد يوم من مناعة السياسة في مواجهة الاقتصاد. ونلاحظ هذه الظاهرة في اتجاه عديد من الدول التي كانت بينها علاقات صراع أو حتى حروب في الماضي إلى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي. ومن أبرز علاقات "الصدقة" أو "الشراكة" الجديدة بين أعداء سابقين في عصر العولمة، هي علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالصين. فالمصالح الاقتصادية المشتركة بين الدولتين تعمل باستمرار على تجاوز عن الخلافات السياسية التاريخية بينهما، وحل المشكلات التي تطرأ بين الحين والآخر بشكل ودي.

وفي السياسات للدخلية للدول، برزت ظاهرة تشابه برامج الأحزاب السياسية، خاصة في الدول المتقدمة، لتراجع اهتمام المواطن العادي بالقضايا السياسية، وتركيزه على القضايا التي تمس قوته، وحياته اليومية، مثل التعليم، والخدمات الصحية، وبرامج الضمان الاجتماعي، بل أصبح المتنافسون في الانتخابات

العامّة في الدول المتقدمة يبحثون عن العيوب الأخلاقية للخصوم لانعدام الفروق السياسية بينهم.

وكما فقدت السياسة أولويتها في مواجهة الاقتصاد، اضطرت السياسة أو "الدولة" لتقديم بعض التنازلات لصالح ثقافة العولمة. فمع الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحتلها بعض القيم المرتبطة بالسياسات الداخلية للدول مثل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، تتجه معظم الحكومات، التي حكمت بلادها عقود طويلة من الحكم المطلق، إلى تبني درجات وأشكال متفاوتة من الديمقراطية، والانفتاح السياسي، ولو بالتدريج، من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة وضمان حرية الصحافة، وغيرها من قواعد الحكم الديمقراطي.

الأكثر من ذلك، إن احترام الحكومات لهذه القيم أصبح في كثير من الأحيان "تأشيرة دخول" إلى بعض المنظمات الدولية، أو شرطاً أساسياً للحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية، والمساعدات الدولية، والتكنولوجيا المتطورة.

وهذه القضية هي نفسها من أهم تناقضات عصر العولمة، فالمجتمع الدولي الذي يستطيع أن يفرض على بعض الدول الالتزام باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، هو في الحقيقة مكون من الدول العظمى، التي تقول باسم العولمة السياسية أن من حقها أن تتدخل وتعاقب الأنظمة السياسية والدول التي لا تحترم حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات داخل حدودها السياسية. ويعتبر قانون الاضطهاد الديني، الذي أصدره الكونجرس الأمريكي، مثالا بارزا على ذلك. فالقانون يعطي الولايات المتحدة الأمريكية الحق في أن تنقش عن احترام الأديان وحقوق الأقليات في العالم، وفقا لرؤيتها الخاصة.

ومع تشابك السياسة والاقتصاد والثقافة في عالم اليوم، أصبح بمقدور الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، تعطيل انضمام دولة مثلا إلى منظمة التجارة العالمية بسبب سجلها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقا للرؤية الأمريكية. كما أصبح إدراج اسم دول بعينها في القائمة الأمريكية للدول "الراعية للإرهاب" يؤثر على فرص تلك الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الرفاهية لشعوبها.

وبطبيعة الحال فإن هذه التدخلات من قبل الدول الكبرى، للضغط على الدول التي لا تحترم القيم والأعراف الإنسانية العالمية، لا تكون بالضرورة منزهة عن الأغراض السياسية والمصالح الخاصة للدول الكبرى التي تقوم بالتدخل.

وإلى جانب "التدخل الدولي" عن طريق المنح والمنع للضغط على الدول لإتباع بعض السياسات، برزت ظاهرة التدخلات العسكرية المباشرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأزمات الدولية، منها على سبيل المثال، أزمة الخليج الثانية، ومن بعدها أزمة البوسنة، ثم كوسوفا.

وقد تراوحت التدخلات العسكرية للدول الكبرى في الأزمات الدولية في السنوات العشر الأخيرة، ما بين تدخل "قانوني" بإسم الأمم المتحدة في أوائل التسعينيات في أزمة الخليج، إلى تدخل قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة في كوسوفا في نهاية التسعينيات. وتفضل معظم دول العالم الثالث التدخل العسكري من خلال الأمم المتحدة التي تتسم بتمثيل أوسع وشرعية أكبر في التصرف بالنيابة عن الإرادة الدولية.

خامسا : مصير الدولة :

أضعفت العولمة من قوة وسطوة الدولة التي أصبحت مضطرة لتقديم وعود أو تنازلات عن سلطاتها لمواطنيها، أو للمجتمع الدولي، أو للشركات والمستثمرين الأجانب الذين يعملون داخل حدودها، بعد أن كانت للدولة تحتكر منذ نشأتها تنظيم شؤون المواطنين في كافة المجالات تحت مسمى "سيادة الدولة" على أرضها ومواطنيها.

ويزيد من الاعتقاد بتراجع دور الدولة في عصر العولمة، أن الدور الاقتصادي للدول جميعها يتناقص. وتتبنى مختلف الدول النامية الآن برامج للخصخصة، وتوسع دور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد. فقد ارتبطت العولمة بتراجع دور الدولة في التدخل المباشر في الإنتاج، وترك الاقتصاد لقرارات أصحاب المال والأعمال، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجيها وصناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية في إطار قواعد تحرير التجارة المعروفة بالجات.

إن العولمة تعني رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية والإعلامية، والاتفاق على موائيق عالمية تحكم نشاطها بعيدا عن سيطرة الدول. ويزيد من أهمية هذه الظاهرة في المجال الاقتصادي أن سياسات الخصخصة قد أدت إلى تحويل الدولة إلى جهاز لا يملك، مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة والرقابة.

وفي مجال الثقافة والاتصال يزداد دور الدولة تدهورا، فمراقبة الدولة لمحتوى الثقافة الواردة أصبحت مستحيلة عمليا،

ولم يعد للدولة سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال بغض النظر عن محتواه الفكرى والثقافى.

والمعضلة التى تواجه الدول فى مواجهة كل هذه التحديات الجديدة لسلطانها، أن الأسلحة التقليدية التى يمكن أن تلجأ إليها مثل فرض قيود على حرية الاتصال، وبالأحرى على حرية مواطنيها فى امتلاك الأطباق الهوائية، أو استخدام الإنترنت يجعل هذه الدول تبدو كمجتمعات بدائية عزلت نفسها عن ظاهرة عالمية جديدة هى الشبكية Networking، وهى فى نفس الوقت تضيق على نفسها فرصا يتيحها هذا الترابط العالمى الجديد.

وهكذا فإن واقع الحياة فى عالم اليوم هو مشهد مركب من متغيرات عديدة فى مجالات مختلفة حولت التطورات التاريخية التدريجية إلى مرحلة جديدة من التغيير لم تشهدها البشرية من قبل، ويعيش الناس اليوم هذا الواقع الجديد تحت مسمى العولمة. فمع تزايد التفاعل والشابك العالمى فى كل نواحي الحياة، أصبح هناك شعور مسيطر لدى فئات كبيرة من البشر بأنها تعيش فى عالم واحد. فالمشكلات الإنسانية مثل الفقر لم تعد مشكلة خاصة ببلقة معينة داخل دولة معينة، وإنما أصبح مشكلة عالمية مرتبطة بسياسات وواقع اقتصادى معين، ويساهم المفكرون والساساة على مستوى العالم ككل فى ابتكار الحلول المناسبة لها. والمشكلات البيئية مثل التلوث وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحّر، أصبحت مخاطر عالمية تهدد الحياة على وجه الأرض ككل.

وفيروسات الكمبيوتر التى تظهر بين الحين والآخر تصيب أى جهاز كمبيوتر يتعرض لها فى أى بقعة من بقاع الأرض. ومشكلة الصفرين فى أجهزة الكمبيوتر واجهت العالم كله عند

اقترب الألفية الثالثة، وظل الجميع في حالة ترقب خوفا من الكوارث التي كان يمكن أن تؤدي إليها في مجالات الطيران، والكهرباء، والاتصال، والعديد من النشاطات التي تعتمد على الكمبيوتر لتنظيمها في كل أنحاء العالم .

وكما تهدد المشكلات البشر جميعا، فإن الاكتشافات العلمية والطبية والتطورات التكنولوجية نعم فأننتها على العالم ككل وإن بدرجات متفاوتة، فالعالم المصري/الأمريكي د. أحمد زويل قد فاز بجائزة نوبل العالمية في أحد مجالات العلوم الطبيعية، الذي من المتوقع أن يخدم الإنسانية جميعا. وقد نقل إلينا الإعلام أحاديث الدكتور زويل، وهو يعزى الفضل في كشفه العلمي إلى نشأته في مصر، وعمله في الولايات المتحدة، وفريق من المساعدين ينتمون إلى بلاد مختلفة .

وكلنا أو على الأقل معظمنا تابع احتفالات العالم بأعياد الألفية الجديدة، والفرحة التي عمت العالم كله بهذه المناسبة، فالكل يشعر إنه "عالم واحد"، ووسائل الإعلام والاتصال تقرب البعيد، وتلغي المسافات، فتعمق هذا الشعور بوحدة الزمان والمكان.

الفصل الثانى

العولمة : البدايات والمسار

إن العولمة بمعنى اندماج كافة "أجزاء" العالم صغيرها وكبيرها في عالم واحد، يؤثر التغيير في جزء منه على الكل، والتي تزايد الحديث عنها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ليست طفرة ظهرت بشكل مفاجئ على حياة البشر. فقد تطورت ظاهرة العولمة على مدى فترات تاريخية سابقة حتى وصلت إلى هذه "العتبة" أو المرحلة من التغيير التي تتسم بتغيير في نوعية الحياة اليومية للبشر، وتطورات متلاحقة يلهث العالم لمجارأتها، فضلاً عن التنبؤ بمستقبلها.

ومثلما يؤثر تعريف العولمة جدلاً كبيراً، تختلف الآراء كذلك حول البداية الحقيقية للعولمة. وتتراوح الآراء ما بين إرجاع ظاهرة العولمة إلى العصور التاريخية القديمة، وإرجاع بداياتها للسنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين.

وترجع بعض الآراء بدايات نشأة العولمة إلى بداية نشأة "الدولة القومية" نفسها، لأن الدولة القومية التي ظهرت في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي، قد أدت إلى تهبط انتماء الأفراد والجماعات داخل حدود سياسية معينة، وخضوعهم لسلطة سياسية واحدة، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القبلية. وقد أدت الظاهرة الاستعمارية إلى نشر "الدولة-الأمّة" كوحدة أساسية للعلاقات الدولية إلى معظم دول العالم الثالث، التي كانت قبل الاستعمار إما تعيش في وحدات إقليمية مفككة، أو تحت مظلة إمبراطورية كبرى. ومن هنا، يذهب هذا الرأي إلى أن تعميم -

الدولة "الأمة" كان البداية الحقيقية لخلق نمط الحياة التى يعيشها البشر اليوم، وبداية تنظيم التفاعل الدولى بين دول قومية متساوية قانونيا، ترتب حقوق وواجبات متشابهة لزاء مواطنيها.

وتذهب مجموعة أخرى من الآراء إلى أن البداية التاريخية للعولمة ترجع إلى فترات أبعد من ذلك، خاصة الفترات التى شهدت قيام الدول الإمبراطورية التى سيطرت على أجزاء كبيرة من العالم مثل الإمبراطورية الرومانية على سبيل المثال. ففي هذه المراحل تشابهت طرق الحياة فى مناطق كبيرة من العالم بسبب وقوعها تحت سيطرة عدد محدود من الإمبراطوريات، كما تفاعلت وارتبطت الأجزاء المكونة لكل إمبراطورية، فكانت مصر مثلا فى العصر الرومانى مخزن الغلال للإمبراطورية الرومانية كلها. وكذلك شهدت عصور الإمبراطوريات الكبرى تفاعلات متبادلة فيما بين تلك الإمبراطوريات سواء كانت سلمية أو عسكرية.

أولا : مسيرة العولمة فى القرن العشرين:

وعلى رغم وجاهة الآراء التى ترجع العولمة إلى الأزمنة التاريخية البعيدة، إلا أن أهم ما يميز العولمة فى عالم اليوم هو التطور التكنولوجى الهائل، الذى فاق للتصورات على مدى سنوات القرن العشرين، ولعب دورا بارزا فى تسهيل التشابك والتفاعل العالمى الذى يعتبر بدوره أهم سمات العولمة الحديثة، مما يجعل المشابهة ما بين العولمة فى عالم اليوم، والتفاعلات العالمية فى قرون سابقة تقتقد إلى الكثير من عناصر المشابهة والمقارنة.

وعلى هذا الأساس يمكن إرجاع بدايات العولمة إلى عدد من الظواهر التي نشأت وتطورت خلال سنوات القرن العشرين في مختلف مجالات الحياة من سياسة، واقتصاد، وثقافة، واتصال، فقد كانت هذه الظواهر بمثابة الجذور التي نبتت منها العولمة الحديثة.

فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين كانتا في كل مرة تبدأ من أوروبا، ثم شملت معظم أرجاء المعمورة بشكل أو بآخر. وترتب على تلك الحروب العالمية التي استمرت سنوات طويلة، نشوء منظمين عالميين تضعان قواعد عامة بهدف تنظيم سلوك الدول للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتجنب ويلات الحروب هما: عصبة الأمم، ثم منظمة الأمم المتحدة.

وطوال النصف الثاني من القرن العشرين، خلال سنوات الحرب الباردة، انقسم العالم إلى معسكرين، الأول يقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، الذين يتبنون مبادئ الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق من ناحية، والثاني يقوده الاتحاد السوفييتي (سابقا) وحلفاؤه الذين يتبنون مبادئ الاشتراكية، وحكم الحزب الواحد، والملكية العامة لأدوات الإنتاج.

وقد انقسم العالم في معظمه في ذلك الوقت إلى مناطق للنفوذ والولاء للقوتين العظميين، بحيث كانت كل قوة تتدخل لحماية أتباعها ومناطق نفوذها في مواجهة أى تهديد أو تهديد محتمل من الطرف الآخر. فقد شهد العالم في ذلك الوقت فعليا درجة عالية من العولمة السياسية، ولكن في ظل انقسام سياسى وعقائدى بين العملاقين الأمريكى والسوفييتي (سابقا)، بالرغم من عدم ظهور وتداول مصطلح للعولمة آنذاك.

هذه التطورات السياسية أدت إلى بلورة قواعد عامة للسلوك الدولي متمثلة في قواعد القانون الدولي العام، وأداة تنفيذها هي الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لها، بالإضافة إلى انقسام معظم أجزاء العالم بين نمطين متناقضين من الفكر والموقف السياسى، والتنظيم الاجتماعى، هما الشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى. ولذلك ظهرت تسمية دول الجنوب بإسم العالم الثالث، وهو ذلك العالم الذى لا ينتمى بشكل مباشر جغرافيا، وسياسيا، إلى الغرب أو الشرق.

وفى مجال الاقتصاد، نشأت فى سنوات القرن العشرين، المؤسسات الاقتصادية الدولية لتضع شروط ومعايير للتنمية والتبادل الاقتصادى والنقدى فيما بين الدول التى عرفت بنظام بريتون وودز الذى أنشأ كلاً من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وقد قامت هذه المؤسسات على أساس للفكر الغربى، ونظمت المعاملات الاقتصادية فيما بين الدول الغربية، وبعض دول العالم الثالث بشكل أساسى، مع وجود علاقات محدودة بين المعسكرين. وعلى الجانب الآخر، أقامت الدول الاشتراكية من المؤسسات الاقتصادية ما يتماشى مع مبادئها، وينظم العلاقات الاقتصادية فيما بينها والتى قامت أساسا على فكرة الاعتماد الاقتصادى على الذات والتصنيع الثقيل، والاستغناء عن الواردات من السلع الاستهلاكية، وقد أطلق على هذه السياسات الاقتصادية "إحلال الواردات".

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين عدداً من الظواهر الاقتصادية التى تعتبر بذور العولمة الاقتصادية أهمها: ظاهرة الشركات العالمية العملاقة التى تمتد نشاطاتها الإنتاجية إلى مختلف بقاع العالم. ارتبط بذلك نوع من عولمة النشاط المالى

متمثلاً في نشاطات البورصات الدولية وتأثرها ببعضها البعض. أما الدول فقد اتجهت بدورها للتكامل مع بعضها البعض، وتكوين وحدات اقتصادية كبرى حتى تتمكن من تجميع طاقاتها وقدراتها، لتحسين مكانتها الاقتصادية.

ومع كل هذه التطورات السياسية والاقتصادية، كانت هناك ثورة موازية في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في القرن العشرين، وخصوصاً في العقود الأخيرة، غيرت شكل الحياة على وجه الأرض، من خلال اختراع الكمبيوتر والتليفون المحمول، وأخيراً شبكة الإنترنت التي أصبحت بمثابة مخزن هائل من المعلومات ومنبراً مفتوحاً لظهور وتفاعل مختلف الآراء في العالم.

وقبل حلول العقد الأخير من القرن العشرين، انهار الاتحاد السوفيتي (السابق) بكل ما كان يمثل من معاني وقيم، وتوالت انهيارات الحكم الشيوعي في دول أوروبا الشرقية التي كانت حليفة للاتحاد السوفييتي. ونقلت إلينا وسائل الإعلام في العالم سقوط أنظمة الحكم في تلك الدول الولود تلو الآخر، حيث حلت محلها أنظمة جديدة أكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلاً لرغبات شعوبها في معظم الأحيان. وتداولت وسائل الإعلام العالمية الأوضاع الاقتصادية البائسة التي يعيشها معظم أبناء تلك الدول، على عكس مستوى المعيشة المرتفع في النصف الغربي من قارة أوروبا.

في نفس الوقت بقيت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة، التي تمثل النموذج الذي انتصر بكل ما يحمل من قيم وأفكار. وفي سرعة مذهلة، رفعت الحدود والقيود على التفاعلات العالمية في كل المجالات من اقتصاد، وسياسة، وثقافة، واتصال.

وأصبحت روسيا (وريثة الاتحاد السوفييتي السابق)، ومعظم دول أوروبا الشرقية تسعى إلى الانضمام إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية، بل والأمنية الغربية. وشينا فشيننا، امتدت العولمة إلى المجالات والمناطق التي كانت محظورة من قبل. وبدأت دول العالم تخفف من سيطرتها على الاقتصاد، ومصادر المعلومات بدرجات مختلفة، بل اتجهت الدول جميعها إلى تبني أشكال ودرجات مختلفة من الانفتاح السياسي والديمقراطية على النموذج الغربي، أو على الأقل حرصت معظم الحكومات على التأكيد على احترامها - ولو شكليا - للحريات الأساسية، وعلى رأسها حرية الفكر والرأي والتعبير. ومن ثم بدا أن العولمة ازدادت وتوسعت، إلا أن الاختيارات تقلصت فالقرن العشرون الذي شهد تمييط العالم في نموذجين كبيرين متناقضين، انتهى على مشهد سيطرة النموذج الغربي على معظم نواحي الحياة في العالم. وبدأ البشر في كل أنحاء الأرض يؤمنون بوصفة جاهزة للنجاح تقوم على الحرية والليبرالية السياسية واقتصاد السوق المفتوح، واحترام الحقوق والحريات "الأساسية" للإنسان.

ثانيا : مستقبل العولمة :

أيا ما كانت بدايات العولمة التاريخية، فإن التفكير في قضايا العولمة يرتبط بالتفكير في المستقبل، فالعولمة تبسط آثارها يوما بعد يوم على مناطق جديدة من العالم، ومجالات جديدة للحياة لتغير شكلها وطريقة عملها التقليدية بشكل لم ير العالم له مثيل من قبل. ويرتبط الحديث عن العولمة بالحديث عن مستقبل العالم

والبشر وشكل الحياة على وجه الأرض لسببين، أولهما أن العولمة ارتبطت في ظهورها واتساعها بثورة هائلة في التكنولوجيا، ولا ندري، في الحديث عن الاتصال العالمي، والإنترنت مثلاً، أين تنتهي التكنولوجيا، وأين تبدأ العولمة. والتكنولوجيا المتطورة استطاعت أن تغير الحياة على وجه الأرض في السنوات الماضية، ولذلك يتطلع الكثيرون لمستقبل ترسمه كل من التكنولوجيا والعولمة.

والسبب الثاني الذي يجعل العولمة ترتبط بالتغيير والمستقبل، هو طبيعتها الديناميكية (الحركية)، فالعولمة عبارة عن حالة مستمرة من التفاعل، ومن سنن الحياة أن التفاعل يرتبط بالتغيير. ولذلك فإن فهم العولمة يصبح أمراً هاماً لدراسة وتخطيط مستقبل الأمم والبشر.

وتهتم الهيئات العلمية العالمية، وكذلك وسائل الإعلام بنشر دراسات تحاول استشراف أو تخيل المستقبل في ظل التطور التكنولوجي في عصر العولمة. ومن المجالات الهامة التي تركز عليها دراسات المستقبل هي دراسة العمل ومستقبله، وأشكاله الجديدة المحتملة في ظل تكنولوجيا الاتصال المتقدمة، خاصة وأن حوالي ٢٠% من العمالة في أوروبا اليوم يعملون من خلال أجهزة كمبيوتر في منازلهم دون الحاجة إلى الذهاب إلى مواقع العمل.

ويستحوذ التفكير في مصير ومستقبل الدول على جزء كبير من الدراسات المستقبلية للعولمة، فالدول تشهد اليوم مرحلة تراجع كبيرة في سلطاتها وسيطرتها داخل حدودها. فهل تعنى العولمة بداية التكتيك العكسي للدولة التي ظلت لثلاثة قرون الوحدة الرئيسية في العلاقات الدولية؟ ومن يملأ مثل هذا الفراغ

إذا تراجعت سلطة الدولة؟ هل يصبح الإنسان سيد نفسه؟ هل تعود أهمية الانتماءات الأولية مثل الجماعة والعشيرة والرابطة الإثنية؟ هل تنزويد أهمية الشركات، أو المنظمات غير الحكومية، أو التجمعات المهنية لتمثل نوعاً من الحكم المباشر، أو الحكم من خلال التجمعات الطوعية؟ وهل مسيرة العولمة ذاتها قابلة للانعكاس؟ بمعنى، هل التحولات التي رتبها العولمة على الحياة في السنوات القليلة الماضية من الممكن أن تنتهي، ويعود العالم إلى مرحلة ما قبل العولمة؟

هذه التصورات وغيرها أسئلة تبحث عن حلول، وهي في مجملها محاولات لكشف الغموض حول مستقبل ظاهرة العولمة التي ما زالت تغير وجه الحياة يوماً بعد يوم.

الفصل الثالث

مؤسسات العولمة

إن المؤسسة بشكل عام قد تكون هيئة محددة لها مقر، وعدد من الأعضاء، ومسؤوليات محددة، وقواعد للعمل واتخاذ القرار، وشروط محددة لقبول العضوية، وقد تكون المؤسسة عبارة عن مجرد عدد مكتوب أو غير مكتوب من القواعد التي تنظم التفاعل فيما بين عدد من الأطراف في أى من مجالات الحياة.

والعولمة هي ذلك الشكل الجديد للحياة على وجه الأرض، وهي تنطوي على أشكال جديدة ومعقدة من العلاقات، والأطراف، والتنظيم في كل نواحي الحياة. ولذلك لابد للعولمة من مؤسسات لتنظيم هذا التفاعل العالمي غير المسبوق، أو على الأقل بلورة أطر تتم من خلالها تلك التفاعلات.

وتتراوح مؤسسات العولمة، فيما بين أجهزة دولية وحكومية، لها مقر محدد، وجهاز من العاملين والموظفين، واختصاصات معروفة، إلى مؤسسات لا تمتلك جهاز تنظيمي، أو أعضاء محددين، ولكنها في نفس الوقت تمثل إطارا للتفاعل فيما بين الأطراف العالمية المختلفة. ونتناول هنا نموذجين من مؤسسات العولمة.

الأولى هي منظمة للتجارة العالمية، وهي مثال على النوع الأول من المؤسسات، والتي ترسم قواعد العمل للعولمة الاقتصادية.

والثانية هي الإنترنت، وهي مثال على النوع الثاني من المؤسسات، بدرجة أو بأخرى. وهي المنبر الرئيسى للعولمة

الثقافية. فالإنترنت لا تضم عددا محددا من الأعضاء، ولا شروطا للعضوية، ولا هيكل تنظيميا ملموسا، ولكنها ذلك النوع من المؤسسات المؤثرة رغم أنها لا تمتلك جسدا أو تنظيميا محسوسا.

أولا: منظمة التجارة العالمية؛

إن الاقتصاد وفي قلبه التجارة لفت الأنظار إلى ظاهرة العولمة قبل غيره من نواحي الحياة في العالم. فقد لعب تحرير التجارة العالمية، بمعنى التبادل الحر للسلع والخدمات فيما بين الدول، دورا أساسيا في زيادة تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي تحقيق الاندماج الاقتصادي العالمي في مراحل مختلفة، وصولا إلى المرحلة الحالية للعولمة.

إن المؤسسات الرئيسية التي أسستها الدول المتقدمة لتنظيم العلاقات الاقتصادية فيما بينها في النصف الثاني من القرن العشرين، هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الجات، والتي تحولت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية. ففي صيف عام ١٩٤٤ استضافت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلي ٤٤ دولة في مدينة بريتون وودز في مؤتمر اقتصادي نتج عنه نشأة صندوق النقد الدولي في نفس العام، كما نصت اتفاقيات المؤتمر على إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتعتبر اتفاقية الجات، وهي معاهدة دولية تهدف إلى تنظيم التبادل التجاري بين الدول الموقعة عليها، هي قلب العولمة الاقتصادية منذ نشأتها قبل أكثر من خمسين عاما.

وكلمة الجات هي الأحرف الإنجليزية الأولى للاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية "General Agreement on Trade and Tariffs". ففي عام ١٩٤٧ عملت الولايات المتحدة على التحضير لمؤتمر لاحق في جنيف ليؤسس لقيام منظمة التجارة العالمية، وحضر المؤتمر ممثلي ٢٣ دولة برعاية أمريكية، وتم بالفعل التصديق على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي تعرف اختصاراً باسم (الجات).

وتقوم الفكرة الأساسية للاتفاقية على إزالة الحواجز غير الجمركية أمام تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول.

وقد جاءت قواعد الجات لتضع حداً لهذه السياسات التي تستخدمها الدول بهدف تمييز السلع المحلية عن السلع المستوردة، بحيث تصبح المنافسة في الأسواق العالمية منافسة حرة، تحكمها الجودة الأعلى، والسعر الأنسب.

وتقوم اتفاقية الجات على عدة مبادئ رئيسية تنظم التبادل التجاري بين أعضائها ومن أهمها:

- ١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بمعنى أن أي دولة عضو في الجات إذا كانت تمنح أي دولة أخرى بعض المزايا، أو المعاملة التفضيلية في مبادلاتها الاقتصادية، يجب أن تعمم تلك المميزات وتمنحها لكل الدول الأعضاء، ما لم تكن المزايا ممنوحة لدولة تربطها اتفاقية تجارة حرة مع الدولة المانحة.
- ٢- مبدأ عدم التمييز، بمعنى المساواة في المعاملة التجارية بين كل الدول الأعضاء في الجات، وعدم فرض قيود أو رسوم انتقائية ضد أية دولة عضو.

٣- مبدأ المعاملة العادلة، بمعنى الامتناع عن دعم السلع الوطنية عن طريق تخفيض الضرائب مثلاً لتتمكن من تقديم المنتجات بأسعار أفضل من المنتجات المستوردة.

٤- الامتناع عن إغراق الدول الأخرى بالمنتجات الرخيصة "بشكل غير طبيعي"، بمعنى امتناع الدول عن دعم صادراتها وطرح منتجاتها في الأسواق العالمية بأسعار تقل كثيراً عن أسعار طرحها في السوق المحلية.

وقد تلى الاتفاقية الرئيسية للجات جولات طويلة من المفاوضات بين الدول الأعضاء تصل الجولة منها إلى عدة سنوات، وتحاول كل دولة أو مجموعة من الدول تشترك في نفس المصالح أن تضع القواعد التجارية التي تخدم مصالحها وتحرر التجارة في المجالات التي تتمتع فيها بميزات أكبر أو قدرة أكبر على منافسة غيرها من الدول والمنتجين لتلك السلعة، حتى تستطيع جنى أرباح بيع تلك المنتجات في الأسواق العالمية.

وفي مؤتمر مراكش ١٩٩٤ أقرت الموانيق النهائية لآخر جولة من مفاوضات الجات التي كانت معروفة بجولة أوروجواي، واعتمدت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية. وفي يناير ١٩٩٥ تحولت الجات إلى منظمة التجارة العالمية لتصبح المؤسسة المسؤولة عن إدارة والإشراف على تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة بين الدول، والتي تغطي حوالي ٩٠% من إجمالي حجم المعاملات التجارية العالمية، باستثناء قطاع النفط والغاز الذي لم تغطه اتفاقيات الجات، وانتهى ما كان يعرف من قبل باسم "الجات".

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية، ١١٧ دولة عند التوقيع على الوثيقة النهائية لمفاوضات جولة أوروجواي في ١٥

أبريل عام ١٩٩٤ فى مراكش، بينها ٨٧ دولة نامية. ويتخذ القرار فى منظمة التجارة العالمية وفقا لقاعدة ديمقراطية، وهى أن لكل دولة صوت واحد، على خلاف المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى التى تتمتع فيها الدول بأوزان تصويتية مختلفة. وبالتالى يمكن للدول النامية أن تتعاون لفرض القواعد التى تحمى مصالحها فى مفاوضات تحرير التجارة العالمية عن طريق أغلبية الأصوات.

ثانياً: الإنترنت:

ظهر الكمبيوتر عام ١٩٤٨، وتطور تطورات مذهلة فى نصف القرن الماضى. وقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على صناعة الكمبيوتر خاصة أجهزة الكمبيوتر ومكوناتها، أو ما يطلق عليه Hardware ، بينما نافستها كل من اليابان ودول أوروبية وبعض دول العالم الثالث، مثل الهند وإسرائيل فى صناعة البرمجيات، والتى تسمى Software.

وقد بدأت فكرة شبكة المعلومات منذ ما يزيد عن ثلاثين عاماً، حين أقامت وكالة المشاريع المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية شبكة معلومات تحت إسم "أربانيت" ARPANET للربط بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية، لتسهيل الاتصال بين العلماء والباحثين، لتبادل الرأى، وتوفير المعلومات أمام متخذى القرارات العسكرية والسياسية، خصوصاً لمواجهة أى تهديد نووى سوفيتى مفاجئ. وكانت البداية عام ١٩٦٩ عندما أقيمت نواة هذه الشبكة للربط بين عدة مراكز بحوث تابعة لعدد

من الجامعات الأمريكية فى الولايات المختلفة وهى جامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس، وجامعة كاليفورنيا فى مدينة سانتا باربارا، وجامعة ولاية يوتا. وقد ظلت هذه الشبكة تنمو وتتوسع حتى أصبحت الشبكة الأم للمعلومات.

وقد قامت الشبكة الأساسية للمعلومات الدولية Worldwide Web بتغطية الكرة الأرضية منذ عام ١٩٩٤. ومن أهم سمات شبكة المعلومات الدولية أنها شبكة عالمية، ودائمة، وفورية، وغير محسوسة. وقد وفرت شبكة المعلومات الدولية سرعة الوصول إلى المعلومة وسرعة انتشارها، حتى أن البعض يشبها بفيضان المعلومات.

فقد مكنت شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" كل من يمتلك جهاز كمبيوتر بالاتصال عن طريقها بأى موقع، أو بشر، أو جامعة، أو مستشفى، أو بيت أزياء، أو مركز أبحاث، أو مجلة على أى مكان فى الأرض فى لحظات معدودة. كذلك يستطيع أى فرد من خلال الإنترنت أن يبحث عن فرص العمل التى تناسبه سواء داخل بلده أو خارجها. كذلك أتاحت الإنترنت للبشر البيع والشراء عبر الشبكة، مع خصم قيمة المشتريات عن طريق الحساب البنكى، أو عن طريق مؤسسة معتمدة ينتمى إليها القائم بالمراء. ناهيك عن التعاملات الاقتصادية الكبرى والصفقات التى أصبحت تعقد من خلال الإنترنت فى كل لحظة.

والإنترنت يديرها المشتركون فيها، فليس هناك شخص أو جهة أو دولة بعينها تملك السيطرة على مواقع الإنترنت أو توجيهها. وأى شخص يستطيع أن ينشئ موقعاً على شبكة

الإنترنت ويدعو لأفكاره، والكثيرون يضعون صورا من رسائلهم العلمية سواء الماجستير أو الدكتوراة على شبكة الإنترنت.

وقد خلقت شبكة الإنترنت أنماطا من التفاعل العالمي التي لم تكن ممكنة من قبل، فيستطيع العلماء والدارسون الآن مثلا المشاركة في مؤتمرات "افتراضية" معقودة على الإنترنت، أو نيل الدرجات العلمية من جامعات أجنبية عن طريق الإنترنت. كذلك خلقت الإنترنت أنماطا جديدة وغير مسبوقة من التفاعل العالمي، ومنها "غرف التثرثرة" Chat Rooms، وهي مواقع على الإنترنت تتيح تجاذب أطراف الحديث بين البشر في مختلف أنحاء الأرض في كل وقت، وبلا أية قيود.

وقد ولدت هذه الإمكانيات الاتصالية الهائلة من خلال الإنترنت حالة من "مشاعية المعرفة". فخريطة "الجينوم" أو الجينات الوراثية البشرية، التي توصل إلى فك شفرتها مؤخرا مجموعات من العلماء من أكثر من دولة ومؤسسة علمية، والتي تبشر بالتوصل إلى أسباب وعلاج الأمراض عن طريق الشفرة الوراثية، ونتائج تلك للكشوف متاحة للعلماء من كافة بقاع الأرض على شبكة الإنترنت. كذلك تحرص معظم المؤسسات للصحفية، الهيئات الحكومية، مراكز الدراسات والأبحاث، وعدد لا نهائي من المؤسسات والهيئات والأفراد على نشر أفكارهم وإنتاجهم من خلال الإنترنت.

ويستطيع أي مؤلف اليوم تجنب عناء البحث عن دار نشر وإقناعها بالقيام بنشر مؤلفاته، فقد اتجه بعض المؤلفين مؤخرا إلى إصدار "طباعات إلكترونية" من مؤلفاتهم على شبكة الإنترنت.

وترى بعض التحليلات المستقبلية أن الإنترنت تهدد بانقراض الكتاب باعتباره الوسيلة الأساسية لنشر الثقافة والمعرفة.

بعبارة أخرى، فقد خلقت الإنترنت عالما إلكترونيا موازيا لعالم الواقع، والكل يتحدث الآن عن البريد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والإعلام الإلكتروني، وغيرها من المجالات التي ظهرت في رحم الإنترنت وتبرز تطوراتها على الحياة اليومية.

ويرى أنصار الإنترنت أنها تمثل نوعا من ديمقراطية المعلومات، تحت شعار: المعلومات في كل وقت، وفي كل مكان، ولكل الناس. كما يرى هؤلاء أن التواصل على شبكة الإنترنت قد خلق نوعا من التواصل العالمي أو مجتمع المعلومات العالمي الذي يشكله "عشيرة الكمبيوتر و الإنترنت". ولكن البعض الآخر، خاصة من دول العالم الثالث يقلل من أهمية الإنترنت بالنسبة للدول الفقيرة والنامية حيث إن الإنترنت تتطلب مستوى معين من القدرات المادية، واللغوية، والتكنولوجية (قبضة عامة تقتصر تلك الثقافة على الطبقة الوسطى التي تستطيع الحصول على والتعامل مع وسائل الاتصال ذات الثمن المرتفع نسبيا، وتستطيع استخدام الإنترنت باللغة الإنجليزية)، مما يخلق انقساماً بين الدول يوازى الانقسام بين الدول الغنية والفقيرة، وانقساماً داخل الدول بين أقلية متقنة أو تستطيع الوصول إلى خزائن المعرفة، وأغلبية محرومة من تلك الإمكانيات.

ويبلغ العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت في العالم حوالى ٣٦٠ مليون مستخدم ينتمى حوالى ١١٠ ملايين منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بواقع ٤٠% من إجمالي السكان. تليها اليابان التي تضم حوالى ١٨.٦ مليون مستخدم للإنترنت،

والمملكة المتحدة التي تضم حوالي ١٣.٩ مليون مستخدم. ومن الدول ذات المعدلات المرتفعة من مستخدمي الإنترنت كنسبة من العدد الكلي للسكان، السويد حيث يعتبر ٤٣% من السكان مستخدمين للإنترنت، وكندا حيث تبلغ هذه النسبة ٤٠.٩%.

وفي الدول العربية يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت حوالي ٢.٥ مليون مستخدم للإنترنت، بمعدل حوالي ٠.٩% من إجمالي السكان.

الفصل الرابع

الموقف من العولمة

يشبه الكثير من المحللين نظام العولمة الحالي بالقطار المسرع الذى يعطيك فرصة محدودة من الوقت للحاق به، ولكن تظل هناك أسئلة كثيرة محيرة، فإلى أين يتجه هذا القطار؟ وماذا يحدث لو فانتك تلك الفرصة؟ وهل من بديل أو وسيلة مواصلات أخرى أفضل أو أنسب توصل إلى نفس الهدف؟ كل هذه التساؤلات هى محور النقاش المستمر حول العولمة بين المؤيدين والمعارضين. والنقاش فى العالم كله حول العولمة يختلف حول تعريفها، ويتصاعد حول بداياتها وأصولها التاريخية، ولكن التناقض يبلغ مداه حول الموقف من العولمة ما بين تأييد، ومعارضة، وقبول مشروط.

فقد أصبحت العولمة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل فى السنوات الأخيرة، ويدور فيما بين المفكرين والمتقنين والمواطن العادى فى العالم كله حوار متصل حول سلبيات وإيجابيات العولمة. وفى الوقت الذى يرى فيه البعض العولمة حلا سحريا لكافة المشكلات، يعتبرها البعض الآخر أفة الآفات ومفتاح كل الشرور.

وأسباب هذه التناقضات كثيرة، منها أن العولمة هى ظاهرة متعددة الجوانب، نتناول ظواهر تشمل كل نواحي الحياة، كما أنها ظاهرة حديثة لم تستقر على شكلها النهائى. ويزيد من تلك الاختلافات حول العولمة أنها تتطوى على تنظيم معين للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مبنى إلى حد كبير على مبادئ

الدول الغربية، ولذلك يعارض بعض المفكرين في دول العالم الثالث العولمة لأنها ظاهرة غريبة أساساً. وفيما يلي نعرض الآراء المختلفة حول العولمة، والفرص التي تتيحها، والمخاطر المتوقعة داخل قطار العولمة، أو على رصيف الانتظار.

أولاً: حجج من يرفضون العولمة؛

إن الآراء التي ترفض العولمة عادة تتمتع ببريق إعلامي لكبر من تلك الآراء التي تؤيدها. فرفض العولمة يكون في أغلب الأحوال دفاعاً عن البيئة، أو حقوق العمال والمستضعفين في الأرض، وقد يكون دفاعاً عن القيم الإنسانية والروحانية في مواجهة القيم المادية والاستهلاكية، وأخيراً قد يكون دفاعاً عن الانتماء والهوية والسيادة الوطنية في مواجهة "غزو" العولمة. فمذ نهاية التسعينيات، خلقت سياسات العولمة، خاصة في المجال الاقتصادي موجات من العداء في العالم أجمع إلى حد تنظيم مظاهرات حاشدة ضد العولمة.

وقد ضمت المظاهرات خليطاً من البشر والمنظمات والجماعات المدافعة عن حقوق العمال والبيئة، وجماعات حماية المستهلك، وغيرهم من الذين يخشون أن تدهس مسيرة العولمة في طريقها الفقراء والمستضعفين.

فالاعتقاد الشائع هو أن العولمة تعمل تلقائياً لخدمة المصالح الاقتصادية والمالية الكبرى على حساب غيرها من الاعتبارات الاجتماعية، الإنسانية، والبيئية. فالعولمة تعلق من أهمية السوق، وفي القلب منه مصالح كبار رجال المال والأعمال. وقد بلغ

التخوف من هذه النظرة للعولمة الحد الذى جعل كلمة "البزنس" فى حد ذاتها، والتي من المفترض أنها كلمة محايدة تعنى الأعمال، تحمل اليوم بالغ مشاعر التوجس والعداء. ومن أهم الاتهامات الموجهة إلى العولمة فى مجال الاقتصاد:

١ - التفاوت داخل الدول :

ينظر البعض إلى التفاوت باعتباره نقيض العدالة، ويعنى التفاوت وجود فجوة كبيرة فى الدخل وفرص الحياة الكريمة بين أقلية غنية وأغلبية فقيرة. ومن أهم الانتقادات الموجهة للعولمة هو أنها تزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل الدولة، وبين الدول الغنية والدول الفقيرة على مستوى العالم.

ويرتبط الاتهام الموجه إلى العولمة الحديثة، باعتبارها تزيد من التفاوت وصعوبات الحياة على الفئات غير القادرة، بنقد أقدم يرجع عمره إلى قرون فانت، ويتركز على الرأسمالية أو مبادئ اقتصاد السوق فى حد ذاتها، باعتبارها تعلى من شأن الحرية على حساب العدالة الاجتماعية.

ويرى نقاد اقتصاد السوق إن إطلاق حرية رأس المال، والتي زادت بصورة لم يسبق لها مثيل فى عصر العولمة، تزيد من صعوبة الحياة على الفئات المستضعفة، لأن حرية السوق فى نهاية الأمر هى حرية القادرين.

وتشير بعض الدراسات الإحصائية لاقتصادات العولمة إلى زيادة عدد المليارديرات، وتضاعف السلع والأنماط المعيشية الباهظة، فى نفس الوقت فقد تضاعف عدد المتعطلين والمهمشين، وتقلصت الطبقة الوسطى، وأصبحت تواجه ضغوطا كبيرة لتوفير

مستوى معيشة لائق لأفرادها. وفي تقرير نشرته الأمم المتحدة أن ٣٥٨ شخصا من كبار الأثرياء في العالم تساوى ثروتهم النقدية المصادر التي يعيش منها ملياران وثلاثمائة شخص من فقراء العالم. وفي الولايات المتحدة ارتفعت نسبة الغنى والثروة بحوالى ٦٠% بين عامى ١٩٧٥-١٩٩٥، إلا أن المستفيدين من هذا الارتفاع لم يتجاوزوا ١% من الشعب الأمريكى. وقد وصلت ثروة بيل جيتس الأمريكى مؤسس وصاحب شركة مايكروسوفت العملاقة للكمبيوتر فى فترة من الفترات، إلى ما يزيد عن دخل ١٠٠ مليون نسمة من أفقر الأمريكيين.

وفى فرنسا يتحكم الـ ٢٠% الأغنى من السكان بحوالى ٤٣% من الدخل الوطنى، فى حين ينال الـ ٢٠% الأفقر من السكان ما لا يزيد عن ٦% من الدخل الوطنى.

والعلاقة بين العولمة والتفاوت سببها إن الاقتصاد الحديث يسعى إلى أقصى إنتاج بأقل تكلفة، وتؤدى التكنولوجيا الحديثة وعمليات الخصخصة إلى توفير والاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة.

فالتطور التكنولوجى يؤدى إلى إنتاج أكبر بعمالة أقل، ففى اليابان مثلا تعمل مصانع السيارات بالروبوت أو الإنسان الآلى، وتعمل هذه المصانع ٢٤ ساعة يوميا، وتنتج سيارة كل ١٥ دقيقة، باستخدام عدد محدود من العمالة البشرية.

كذلك فإن رأس المال الحر فى ظل العولمة، يستطيع نقل نشاطه إلى المناطق التى تقل فيها تكلفة الإنتاج، وخاصة البلاد التى تتوافر فيها العمالة الرخيصة. وقد تعرضت العمالة غير الماهرة فى الدول المتقدمة، وهى تلك الفئة من العمال الذين لا يملكون مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتطورة، إلى أضرار

كبيرة نتيجة لحرية حركة رأس المال في ظل العولمة، بسبب المنافسة الحادة من العمالة ذات الأجور المنخفضة في دول العالم الثالث، وخاصة في آسيا. وقد واجهت العمالة غير الماهرة في العديد من الدول المتقدمة أحد مصيرين، إما فقد وظائفها بسبب انتقال بعض فروع الصناعات التقليدية إلى الدول منخفضة الأجور، أو تخفيض أجرها بشكل لم يسبق له مثيل. بينما العاملون في مجالات التكنولوجيا، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات Knowledge Workers هم أصحاب الخطوة في فئات العمالة والتوظيف في معظم دول العالم. والكثير من الدول المتقدمة اليوم تعتبر الأمي أو الجاهل، هو من لا يستطيع التعامل مع أجهزة الكمبيوتر، ومن ثم تقل بشكل كبير فرص هؤلاء في الحصول على فرص عمل مناسبة.

ومع تزايد مشكلات البطالة في معظم دول العالم، لجأت بعض الدول الأوروبية إلى تقييد الهجرة إليها من دول العالم الثالث، بعد أن كانت الهجرة منفذا أمام قوة العمل في الدول النامية، ومصدرا من مصادر الدخل والنقد الأجنبي. وتعتبر هذه القضية من تناقضات عملية العولمة، فبينما تقوم مبادئ العولمة الأساسية على حرية انتقال عناصر الإنتاج "القابلة للانتقال" وهي رأس المال، والعمل، والتنظيم، لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة، فإن الدول المتقدمة حين تعارضت مصالحها مع أحد هذه المبادئ، فرضت القيود على حرية انتقال العمالة الأجنبية إليها، للحفاظ على مصالح مواطنيها.

ويعتبر تراجع دور الدولة في الاقتصاد من الأسباب التي زادت من معاناة الطبقات الوسطى والفقيرة في معظم دول العالم، لأن عمليات الخصخصة التي أصبحت السمة الرئيسية لمعظم

اقتصادات الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية قد أدت إلى فقد الآلاف من الوظائف.

من ناحية ثانية، فإن تراجع دور الدولة الاقتصادي ارتبط بتخفيض بعض الدول لبرامج الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة، نتيجة لتناقص الموارد الحكومية، وللأعباء الكبيرة التي تفرضها المنافسة العالمية على الإنفاق الحكومي.

٢ - التفاوت بين الدول:

إذا كانت سياسات العولمة ترتبط بوجود فجوة كبيرة بين أقلية شديدة الثراء وأغلبية فقيرة داخل الدول، فإن الوضع بين الدول وبعضها البعض أسوأ بكثير.

فأخبار الصحف ووسائل الإعلام، تطالعنا يوميا في آن واحد بأخبار المجاعات والحروب الأهلية والأمراض في أفريقيا، جنبا إلى جنب مع أخبار مشاهير الأثرياء في العالم.

فالدول الغربية المتقدمة تحتل مواقع الصدارة في معظم مجالات الحياة من اقتصاد، وسياسة، وثقافة، وتكنولوجيا، ولذلك فهي تجنى بصورة أكبر ثمار العولمة في هذه المجالات. ومن هنا يعادى البعض العولمة باعتبارها أداة للدول الغربية للسيطرة على العالم، بشكل غير مباشر، بعد انتهاء عصر السيطرة المباشرة عن طريق الاستعمار.

وإن كان تشبيه عصر العولمة بالاستعمار الجديد هو من قبيل المبالغة، فإنه يوجد بالفعل تفاوت رهيب بين الدول الغنية والدول الفقيرة. فهناك رقعة كبيرة من العالم تقع خارج نطاق التقدم، أى خارج نطاق العولمة. فحوالي مليارى نسمة أو حوالى ربع سكان

الأرض يعيشون تحت خط الفقر، على دخل يومى يقل عن ٢ دولار. وإذا كان متوسط الدخل فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٧ كان يفوق متوسط الدخل فى الدول الأكثر فقرا بحوالى ٤٠ مرة، فقد ارتفع هذا الفارق الآن إلى حوالى ٨٠ مرة.

وتعانى الدول النامية والدول الفقيرة من صعوبات كبيرة تواجه سياسات التنمية فيها فى عصر العولمة، لأن جوهر العولمة فى المجال الاقتصادى هو فتح باب المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية، مع حرمان الدول النامية من معظم الأسلحة التى كانت تحمى بها مصالحها. فالدول النامية فى عصر العولمة مضطرة لفتح أسواقها أمام منتجات تلك الشركات فى ظل تحرير التجارة، وهى فى نفس الوقت ممنوعة من تقديم الدعم أو المساندة لصناعاتها الوطنية لكى تتمكن من منافسة المنتجين الكبار. فالمنافسة بهذا المنطق هى مصارعة بين عملاق وقزم، ولذلك يرى العديد من خبراء الاقتصاد خاصة من دول العالم الثالث أن البلاد التى تتمتع باقتصاد متقدم مدعوم بتطور تكنولوجى هى التى يمكن أن تستفيد من الفرص التى تتيحها العولمة، من حرية انتقال رأس المال وفتح الأسواق.

وتتنمى معظم الشركات العالمية العملاقة للدول الصناعية المتقدمة، حيث تضم خمس دول فقط هى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، حوالى ١٧٢ شركة من أصل أكبر ٢٠٠ شركة عملاقة تسيطر على الاقتصاد العالمى.

وتمتلك الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة الخبرة الأسبق، والتكنولوجيا الأحدث. وتتفق الشركات العالمية العملاقة حوالى ٥٠٠ مليار دولار سنويا على البحوث من أجل تطوير منتجاتها

وتلبية احتياجات الأسواق والمستهلكين، لأن التطوير المستمر للمنتجات يعمل تلقائياً على حماية مكانة الشركة المنتجة، ووضعها المتميز، ومبيعاتها في الأسواق العالمية.

وفى الوقت الذى تلهث فيه الصناعات فى دول العالم الثالث وراء استيراد التكنولوجيا المتقدمة لتحسين جودة منتجاتها، فرضت اتفاقية الجات أعباء جديدة على عملية نقل التكنولوجيا المتطورة إلى دول العالم الثالث تحت اسم "حقوق الملكية الفكرية". وتعنى حقوق الملكية الفكرية بشكل عام أن الأفكار، الاختراعات، التكنولوجيا، الموسيقى، والفن، كلها أصبحت سلعاً لها ثمنها، ويجب على من يريد الاستفادة بها دفع الثمن لصاحب "حق الملكية الفكرية". وبما أن معظم دول العالم الثالث هى مستورد صافٍ للتكنولوجيا المتقدمة، فإن تطبيق قواعد الملكية الفكرية يضع مزيداً من الأعباء على عملية انتقال التكنولوجيا المتقدمة إليها، ويزيد من تفوق الدول المتقدمة.

ومن مجالات المنافسة الصعبة التى فرضت على دول العالم الثالث فى إطار تحرير التجارة، هى المنافسة فى مجال الخدمات المالية والاقتصادية. فقد اتفقت الدول المشاركة فى الجات عام ١٩٩٧ على بدء تحرير التجارة العالمية فى مجال الخدمات مثل التأمين والاتصال والخدمات البنكية، بمعنى أن أى فرد أو شركة أو مؤسسة سوف يستطيع استثمار مخراته فى البنوك الأجنبية إذا كانت تعطى سعراً أعلى للفائدة، والتأمين على نفسه وممتلكاته، إذا كانت شركات التأمين الأجنبية تعطيه مزايا أفضل. ولذلك فمن المتوقع أن تواجه الشركات الوطنية التى تقدم تلك الخدمات منافسة ضارية من الشركات الأجنبية.

والى جانب كل تلك العوامل الموضوعية التى تشيع المخاوف من العولمة فى دول العالم الثالث، فإن البعد النفسى يضيف إلى المخاوف التقليدية من مخاطر العولمة، مخاوف مضاعفة من المجهول. فمعارضو العولمة فى العالم المتقدم يتظاهرون ضد واقع يعيشونه، أما "الخوف" من العولمة فى دول العالم الثالث، فهو إلى جانب أسبابه الموضوعية، فهو محمل بأبعاد نفسية أهمها الخوف من المجهول، الذى يأتى إلينا من الخارج ولا ندرى إلى أين يقود، وهل من سبيل للسيطرة عليه؟

٢- بين المنافسة والاحتكار:

إن نظام العولمة الاقتصادية الذى يعتمد على فكرة المنافسة المستمرة، ومبدأ البقاء للأصلح، يتحول فى الواقع العملى إلى قبول منطق البقاء للأقوى، لأن المنافسة لا تتم عادة بين أفراد ودول وشركات متساوين فى القدرات. وبالتالي، يكون الفوز شبه مؤكد للقادر الذى يجنى كل الأرباح.

ويتجه اقتصاد العولمة إلى تركيز القوة والثروة العالمية فى عدد محدود من الكيانات الاقتصادية العملاقة. فالشركات ومؤسسات الأعمال العالمية الكبرى تنتج باستمرار إلى الاندماج والتحالف مع بعضها البعض لتشكل تكتلات عملاقة أكثر قدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.

وتعرف ظاهرة اندماج الشركات الكبرى، وشراء أو حيازة الشركات الكبرى للمنافسين الصغار فى الاقتصاد العالمى بظاهرة الاندماج/ الحيازة Mergers/Acquisition. وتشكل ظاهرة اندماج

الشركات والمصارف واحدة من أبرز سمات العولمة الاقتصادية. وقد برزت ظاهرة الاندماجات بين الشركات الصناعية الكبرى والمصارف، وشركات الأدوية، والشركات العاملة في مجال الصحافة والترفيه والإعلان بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة.

ففي الربع الأول فقط من عام ١٩٩٩، تمت حوالي ٢٥٠٠ عملية اندماج تقدر قيمتها بحوالي ٤١١ مليار دولار. من أمثلة عمليات شراء المنافسين الصغار على سبيل المثال، هو اختفاء عدد من شركات إنتاج السيارات مثل سكودا التي اشترتها فولكس فاجن. ومن أهم عمليات الاندماج والتحالف بين عملاقين متقاربي القوة الاندماج بين العملاقين الألماني والأمريكي في صناعة السيارات (ديملر كرايسلر)، كما تم اندماج أكبر ثلاث بنوك يابانية لتشكل شركة قابضة عملاقة.

ويقدر بعض الباحثين أن هناك حوالي خمس عشرة شبكة اقتصادية عالمية مندمجة تتمتع بالسيطرة الفعلية على الاقتصاد العالمي. معنى هذه الاندماجات وغيرها، إن جوهر فكر المنافسة التي ينبني عليها منطق عولمة الاقتصاد، وأهمها الكفاءة الاقتصادية والبقاء للأصلح، في خطر، لأن الاندماج يحول المنافسة إلى منافسة احتكارية، فهو يخلق أسماك كبيرة تستطيع ابتلاع الأسماك الصغيرة في السوق العالمي للمنافسة، الأمر الذي يأتي بالضرورة على حساب المنتجين الصغار، الدول النامية، والمستهلك في كل مكان.

ومن الأمثلة التي نلمسها في حياتنا اليومية، والتي تبين صعوديات المنافسة في الأسواق بين المؤسسات الكبرى

والمنافسين الصغار، هي ظاهرة التوسع في ملاسل السوبر ماركت العملاقة، وانصراف الكثير من الزبائن إليها على حساب محلات البقالة الصغيرة. فالسوبر ماركت العملاق يستطيع تقديم عدد هائل من السلع والتسهيلات، وأساليب العرض المبهرة، التي لا تتوافر لمحل البقالة الصغير. ومع الوقت تصبح هذه المحلات الصغيرة معرضة للاندثار، إذا لم تبذل جهودا جبارة لتحسين خدماتها والدفاع عن وجودها.

٤- مشاكل البيئة :

مع غلبة الاقتصاد على غيره من اهتمامات البشر، يرى رافضو العولمة إن البيئة أصبحت ضحية للعديد من الأنشطة الاقتصادية التي لم تأخذ في اعتبارها إن الطبيعة هي مورد غير متجدد، وأن قناعتها يهدد حياة البشر وصحتهم. وقد لفتت الأنظار بشدة للمشكلات البيئية في العقد الأخير من القرن العشرين مشكلة ثقب طبقة الأوزون، وهي الطبقة التي تحمي الأرض من أشعة الشمس الضارة، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتلوث الهواء والماء، وانقراض العديد من فصائل الحيوان والنبات الطبيعية. وقد ارتبطت بعض سياسات العولمة منذ نشأة الشركات متعددة الجنسية بعدد من القضايا البيئية الهامة، فقد لجأت بعض هذه الشركات لنقل نشاطاتها خارج الدول المتقدمة، ليس بحثا عن العمالة الرخيصة فحسب، وإنما هروبا من القيود البيئية الصارمة التي تفرضها قوانين الدول المتقدمة على عمل تلك الشركات. وبالتالي كان عمل بعض الشركات

العالمية فى دول العالم الثالث ضارا بالبيئة، لو على الأقل لا يراعى المعايير الدولية لحماية البيئة. والمشكلة الأساسية التى تواجه حماية البيئة، هى أن البيئة إرث جماعى عالمى، ومع ذلك فإن التشريعات التى تتعلق بقواعد حماية البيئة هى أساسا تشريعات محلية تفرضها الدول كل على حدة. وقد لعب مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو دورا هاما فى إلقاء الضوء على مدى الأهمية التى أصبحت قضايا البيئة تحتلها فى قائمة الاهتمامات العالمية. كما ألقى المؤتمر ضوءا كاشفا على مواقف الأطراف والحكومات المختلفة من الالتزام بمعايير دولية لحماية البيئة.

٥- العنف والجريمة :

يربط رافضو العولمة بين تزايد معدلات الفقر وصعوبات الحياة من ناحية، وتزايد معدلات الجريمة والعنف والإرهاب من ناحية أخرى.

كما يرى البعض أن تراجع الحدود وتحرير التجارة قد سهلا النشاطات الإجرامية عبر الحدود الدولية، فانتقلت الجرائم والأنشطة غير المشروعة من النطاق المحلى إلى النطاق العالمى، ونشأت إلى جانب اقتصاد العولمة والتجارة الدولية المعلنة، شبكات موازية من الاقتصاد الخفى تعمل فى مجالات التهريب، وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. ويطلق البعض على نشاط المافيا الدولية والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مصطلح "العولمة الخفية".

٦- التفاوت الثقافي :

إن النقد الاقتصادي للعلومة باعتبارها تزيد من الفوارق الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء داخل الدول، وبين دول غنية ودول فقيرة، ينطبق بأشكال مختلفة في مجال ثقافة العلومة. فالمصادر الثقافية من إعلام ومعلومات تتركز بشكل كبير في الدول الغربية المتقدمة، مما يخلق فجوة معلوماتية بين الشمال والجنوب. ولذلك تتعرض العلومة الثقافية التي تبشر بديمقراطية وشيوع المعلومات "لكل الناس وفي كل وقت" عن طريق الإنترنت والفضائيات، للكثير من الانتقادات:

فالولايات المتحدة تمتلك وحدها نحو ٥٦% من إجمالي بنوك المعلومات في العالم، خصوصا بنوك البحث والعلم، بينما تمتلك الجماعة الأوروبية ٢٨% منها، واليابان ١٢%، ولا يخص العالم الثالث إلا ١% منها على مستوى العالم.

والإنترنت التي تعتبر منبر العلومة الثقافية، وفيضان المعلومات، هي حتى الآن نادى للصفوة الذين يمتلكون القدرات المادية اللازمة للاشتراك في الإنترنت، والمعرفة الأساسية باستخدام الكمبيوتر، وباللغة الإنجليزية، وهي اللغة الأساسية التي تستخدمها شبكة المعلومات الدولية. والرقم التقديري لعدد المشتركين في الإنترنت بنهاية عام ٢٠٠٠، هو ٣٠٠ مليون مشترك على الأكثر من أصل ٦ مليارات نسمة هو عدد سكان العالم، أى ما لا يتجاوز نسبة ٥ مشتركين من كل ١٠٠ ألف نسمة.

ويتركز معظم المشتركين في الإنترنت، في الدول الغربية المتقدمة، وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالى ٤٠% تليها بعض الدول الأوروبية الغربية كما سبق التوضيح.

والحال في توزيع مصادر الإعلام المسموع والمرئي العالمى ليس أفضل من المثالين السابقين، فالتقنيات الفضائية العالمية الرئيسية التى تحظى بالإمكانات الأكبر والشهرة الأوسع فى العالم تنتمى للعالم المتقدم، وخصوصا للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. إلى جانب ذلك، فقد تحول الإعلام الفضائى من خدمة تقدم للناس، إلى سلعة تجارية مقصورة على من يستطيع دفع الثمن، فالتقنيات الفضائية، حتى المحلى منها، غير متاحة إلا عن طريق اشتراكات ورسوم محددة، ومن ثم فهى متاحة لشريحة محدودة حتى دخل الدولة الأم صاحبة البث.

كما أصبح الإعلام المسموع والمرئي يلعب دورا أساسيا فى عصر العولمة، وطمح دوره على الكثير من الوسائل التقليدية لنشر الثقافة وعلى رأسها الكتاب. فتقافة العولمة بوجه عام هى ليست الثقافة المكتوبة، وإنما مزيج من إيهار الفضائيات، وفيضان المعلومات فى الإنترنت. فى نفس الوقت سادت نزعة الإبهار على حساب المضمون الإعلامى، والتركيز غير المسبوق على النزعة الإعلانية.

وبلغ إجمالى الإتفاق الإعلانى العالمى فى وسائل الإعلام الرئيسية من إذاعة وتلفزيون وصحف ودور سينما وغيرها، حوالى ٣٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ .

ويرتبط ذلك بأن الكثير من القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية ودور النشر العالمية تمتلكها شركات اقتصادية عملاقة ذات مصالح تجارية. فشركة جنرال إلكتريك تمتلك قناة إن بى

مسي، كما تمتلك شركة وستجهاوس قناة سي.بي.إس وبعض القنوات الترفيهية الأخرى، كما إن شركة تايم وارنر وهي اتحاد قام من اندماج مؤسسة تايم الصحفية مع شركة وارنر للإنتاج السينمائي، كانت تبث قناة إن.بي.أو، وقناة كرتون، قبل أن تبدأ في بث قناة سي.إن.إن الشهيرة للأخبار.

ويؤدي الارتباط بين وسائل الإعلام والمصالح الاقتصادية إلى التركيز على الإعلان كوسيلة لخلق الأنماط الاستهلاكية التي تتوافق مع المصالح التجارية لتلك الشركات العبقلة. ولذلك يتهم الكثيرون إعلام العولمة بأنه يعلى من شأن القيم المادية والاستهلاكية على حساب المضمون الإعلامي والرسالة الثقافية التي يجب أن تؤذيها وسائل الإعلام بنزاهة وموضوعية، بعيداً عن تحيزات المال والأعمال.

فالإعلام في عصر العولمة قد تخلص من سيطرة السياسة التي كانت في الكثير من الأحيان تشوه الحقائق، أو تحجبها، لخدمة أهدافها ومصالحها، ليقع تحت سيطرة الاقتصاد والمال.

٧ - الغوف من "الأمركة" :

إن الاتجاه العام للعولمة الثقافية هو خلق قيم ثقافية عالمية، وزيادة التشابه بين أسلوب حياة البشر في جميع أنحاء العالم. والسؤال هنا : هل تؤدي هذه الثقافة العالمية إلى إلغاء الهويات والثقافات الأصلية للمجتمعات؟ من يصيغ هذه الثقافة العالمية؟ إن شيوع أنماط الحياة والاستهلاك الغربية وخصوصاً الأمريكية، أصبح حقيقة تلمسها في الحياة اليومية ليس في مصر والعالم العربي فقط، وإنما في أكثر الدول انغلاقاً على ثقافتها

التقليدية مثل الصين واليابان. وتعمل في الصين وحدها أكثر من مائتي فرع من سلسلة مطاعم ماكدونالد الأمريكية التي تقدم الوجبات السريعة في العالم أجمع.

فتقافة العولمة، وخصوصا ما يمكن أن نمثيه بالثقافة الشعبية، هي في الحقيقة متأثرة بشكل كبير بالثقافة الشعبية الأمريكية. ويرجع بعض علماء السياسة الأمريكيين استمرار تفوق الولايات المتحدة، ليس إلى عناصر قوتها المادية الملموسة في الاقتصاد والتسلح، وإنما للجاذبية التي تتمتع بها الآن الثقافة والقيم الأمريكية عبر العالم أجمع.

فقد انتشرت الثقافة الشعبية الأمريكية، وسيطرت على أنواق الناس في العالم بأسره، فالمنتجات الثقافية الأمريكية في مجالات الموسيقى والسينما أصبحت تكتسح أسواق الترفيه في العالم، من مايكل جاكسون ومادونا، إلى أفلام "الأكشن" الأمريكية، إلى المسلسلات التلفزيونية مثل دالاس، والجري والجميلة. الأكثر من ذلك أن وسائل الإعلام المحلية والإنتاج الثقافي المحلي بشكل عام في الكثير من البلدان أصبح يقلد القنوات والبرامج والأفلام الأجنبية لكي ينجح في حلبة المنافسة في أسواق الفن والترفيه.

وفي حياتنا اليومية تنتشر الذوق الأمريكي في الملابس وأبرز مثال عليه "الجيّنز"، أو ما يسمى الآن بالملابس "الكاجوال" خاصة بين الشباب، وافتتحت سلاسل مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية فروعها في كافة أنحاء العالم. ومع هذا وذلك انتشرت اللغة الإنجليزية، وخصوصا اللهجة الأمريكية، لتصبح لغة عالمية.

ويسمى البعض الثقافة الأمريكية بثقافة "الماكدونالدز"، التي يعتبرها رافضو العولمة نوعا من الغزو الثقافي الذي يسعى

لإضعاف الثقافات الأصلية لتحل محلها الثقافة الأمريكية تدريجياً، بما يضمن استمرار قوة وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - خصخصة العلم والثقافة :

يرى رافضو العولمة إن العلم فى عصر العولمة قد أصبح أكثر ارتباطاً بالسوق، نتيجة للدور الكبير الذى تقوم به الشركات العالمية العملاقة فى مجال البحث والتطوير العلمى، ونتيجة لتطبيق حقوق الملكية الفكرية التى جعلت الأفكار والبحوث العلمية سلعة تباع وتشتري.

ولذلك يتهم البعض العولمة بأنها قد جعلت المعرفة التى كانت مجانية ومفتوحة للراغبين فيها ولصالح المجتمع، معرفة مملوكة، ومخصصة، ولصالح السوق. وبعد أن كان أهل العلم يحرصون على استقلالهم العلمى، أصبحوا الآن يخططون المناهج العلمية وفقاً لاتفاقات مع شركات ومؤسسات الأعمال التى تمول النشاط العلمى فى الكثير من الأحيان. والعلماء وأصحاب براءات الاختراع أصبحوا حريصين على أقصى استفادة مادية من اختراعاتهم، والبعض منهم قد يبيع اختراعه لدولة غير وطنهم الأم، لأنها تعطى السعر الأعلى.

ولم يعد العلم اليوم إبداعاً يقوم به فرد، بل أصبح مشروعاً ضخماً لا يقدر عليه إلا المؤسسات العملاقة، إنه عمل منظم ومخطط ومقيد بقيود المال والسوق.

ثانياً: حجج من يؤيدون العولمة:

يرى أنصار العولمة - على النقيض من معارضيها - أنها بداية الانطلاق إلى الأفاق الرحبة للإنسانية، والتحرر من كافة القيود التي تحد من قدرات البشر، والتحرر من الصراعات التي فرضتها السياسة والانتماءات السياسية، التي طالما أدت إلى الحروب بين القبائل والأمم والدول، والتحرر من سيطرة الدولة على الاقتصاد، والمعلومات، بل والتحرر من التعصب والتحيز ضد أي من بنى البشر على أساس الانتماء لبلد، أو دين، أو ثقافة، أو طبقة اجتماعية، أو فكر مختلف. فالعولمة هي الحرية في أبداع صورها، وهي نهاية الأسوار والحدود والقيود.

ويرمز أنصار العولمة إلى نهاية الأسوار بسقوط سور برلين عام ١٩٨٩، وهو السور الذي كان يفصل بين ألمانيا الغربية، وألمانيا الشرقية، أو بين الغرب بمعتقداته وطريقته في الحياة، والشرق بمبادئه الاشتراكية وأسلوبه في إدارة الدولة. وقد تلى سقوط سور برلين السقوط المتتالي لكثير من الأسوار والعوائق التي كانت تقسم العالم وتضع الصعوبات في وجه اندماجه وتفاعل أجزائه مع بعضها البعض.

وأنصار العولمة ينتمون عادة إلى اتجاهين سائدين: الأول يؤكد على فوائد العولمة الاقتصادية، وأهمها تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية العالمية بشكل عقلاني ورشيد بعيداً عن تحيزات السياسة، بما يزيد في النهاية من الرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم. والاتجاه الثاني من أنصار العولمة، يدافع عن الأبعاد الثقافية والاتصالية في عصر العولمة. ويرى هؤلاء أن الإنسان في عصر العولمة قد تحرر من

قهر الدولة وسلطانها، والبشر فى جميع أنحاء الأرض بإمكانهم اليوم التفاعل من خلال وسائل الاتصال الحديث، لبناء عالم واحد متماسك، يحترم القيمة الإنسانية للفرد. ويرد أنصار العولمة على التهم الموجهة إلى لقتصاد العولمة كالتالى:

١ - العولمة والتفاوت :

إن أكثر الاتهامات تآثيرا فى نشر روح معادية للعولمة هو الربط بين العولمة والفقر، واعتبار العولمة سببا فى معاناة فئات لا حصر لها من البشر. ويرد أنصار العولمة على هذا الإتهام بأن الأدلة الإحصائية على ارتباط العولمة بزيادة الفقر والتفاوت بين البشر غير مؤكدة. فكما توجد إحصائيات حول تزايد حدة الفقر وعدم المساواة فى بعض مناطق العالم، توجد أمثلة أخرى لم ترتبط فيها العولمة بزيادة الفقر، أو التفاوت فى مستويات المعيشة. وبالتالي قد يكون التفاوت أو زيادة حدة الفقر فى بعض الحالات ناتجا عن أسباب أخرى، مثل اتباع سياسات تنموية غير مناسبة، أو غيرها من الأسباب، وليس بالضرورة عن العولمة. كذلك الحال بالنسبة لعلاقة العولمة بتزايد معدلات البطالة فى معظم دول العالم. إن لقتصاد العولمة يتمتع بقدر كبير من المرونة، بحيث يخلق من فرص التوظيف والعمالة ما يعوض فرص العمل الضائعة من خلال تسريح بعض العمال، أو انتقال بعض الصناعات إلى الدول منخفضة الأجور. ويقدم الاقتصاد الأمريكى مثالا واقعيا لتلك الحجة، ففى السنوات العشر الماضية فقد الآلاف من الأمريكيين وظائفهم،

خاصة من العمال والموظفين فى الصناعات والأعمال التقليدية، وبالمقابل، نشأت فرص عمل جديدة فى مجالات مختلفة، والدليل على ذلك أن نسبة البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح بين ٣ إلى ٤%، وهى من أفضل النسب للعالمية.

٢- العولمة والطريق الثالث :

على الرغم من أن الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة ليست مؤكدة وفقا لبعض الإحصائيات والدراسات، فإن ملايين البشر فى العالم يخشون من تهديد فرصهم فى الحياة الكريمة فى ظل تراجع دور الدولة وترك العنان لأرباب المال والأعمال لتحديد مصيرهم. فالكثير من الفئات غير القادرة تعتمد على الدولة لتوفير التعليم، والصحة، وبرامج إعانة البطالة والعاجزين عن العمل، وبرامج الضمان الاجتماعى بشكل عام، وهذه الاختصاصات هى مناط الدور الاجتماعى للدولة.

وقد بلغت مخاوف المواطن العادى فى العالم ككل من طغيان المصالح الاقتصادية على فرص الحياة الكريمة للبشر إلى الحد الذى أثار جدلا عالميا موسعا حول الموضوع، ووضع تلك القضية على رأس اهتمامات المنظمات الدولية الاقتصادية، والمسؤولين البارزين، ورجال الفكر والسياسة. وظهرت بوضوح نبرة تراجع فى الخطاب العام عن الإسراف فى الحديث عن الكفاءة الاقتصادية والمنافسة، مع إعطاء العوامل الاجتماعية أهمية متزايدة، وكذلك الاهتمام بالأوضاع الخاصة للدول النامية فى ظل العولمة.

وقد ظهرت منذ فترة بعض المبادرات من ناحية أنصار العولمة، التى تحاول التوفيق بين مقتضيات الحرية والكفاءة

الاقتصادية فى عصر العولمة من ناحية، ومراعاة شروط العدالة الجماعية، ومصالح الفئات غير القادرة والحفاظ على دور الدولة الاجتماعى من ناحية ثانية. وهذه المبادرات هدفها تجنب الآثار السلبية للعولمة دون التراجع عن مسيرة العولمة نفسها.

ومن أهم المبادرات التى يحاول المفكرون ورجال السياسة تطويرها اليوم، ما يسمى "الطريق الثالث". ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه الجديد رئيس الوزراء البريطانى تونى بليز، الذى يرى أن دور الدولة لن يتراجع فى ظل العولمة، وإنما وظيفة الدولة فقط سوف تتغير من تقديم الخدمات بنفسها للمواطنين إلى تأمين وصول تلك الخدمات إليهم. ومن هنا، تفتح هذه المبادرة الباب أمام ابتكار الحلول الخلاقة والسياسات الجديدة للتوفيق بين تراجع دور الدولة ومواردها فى عصر العولمة من ناحية، وضرورة استمرار الدور الاجتماعى للدولة، والحفاظ على الحدود المناسبة للعدالة الاجتماعية من ناحية ثانية.

والمبادرة الثانية التى تسعى إلى التوفيق بين العولمة والعدالة أو "القيم الإنسانية" هى تلك الصيغة التى تقدم بها "كوفى عنان" السكرتير العام للأمم المتحدة. وهذه المبادرة هى دعوة لمجتمع الأعمال العالمى لتبنى القيم الإنسانية الأساسية، فى محاولة لإزالة الخلاف والتناقض بين "البنزس" والقيم. ويسمى كوفى عنان مبادرته "العولمة المصغرة" Global Compact، ويوجد موقع على الإنترنت تسجل فيه الشركات المنضمة إلى هذه المبادرة - والتى تتزايد مع الوقت- نشرات دورية بالأعمال والخدمات التى قدمتها لصالح خدمة أهداف المبادرة. ومن أهم تلك الأهداف:

أ - احترام حقوق الإنسان دخل نطاق عملها ونفوذها.

ب- احترام حرية العمال في التنظيم والتعبير عن مصالحهم، والامتناع عن جميع أشكال التمييز والقهر في سياسات التشغيل، وإلغاء عمالة الأطفال.

ج - اتباع سياسات إنتاجية لا تضر بالبيئة، ونشر التكنولوجيا النظيفة، مع اتخاذ المبادرات اللازمة لزيادة الوعي البيئي والمسئولية البيئية.

وأخيرا يؤكد أنصار العولمة أن للتناقض بين اقتصادات العولمة ومقتضيات العدالة الاجتماعية، وبين المصلحة العامة والمصالح الخاصة غير حتمى. وتشير بعض التجارب على أرض الواقع إلى إمكانية الاستفادة من التحرير الاقتصادى دون الإضرار بمصالح الفئات غير القادرة. ففي اليابان مثلا، يعمل النظام الاقتصادى على الحفاظ على الأعمال الصغيرة وعدم الإضرار بها فى ظل منافسات العولمة. الأكثر من ذلك، إن إطلاق حرية رأس المال أمام العمل الخاص فى اليابان فى إطار عملية التنمية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، لم يضر بالمصلحة القومية، بل على العكس من ذلك، فقد نجح التعاون بين الدولة ورجال الأعمال من أجل بناء "يابان قوية".

٢ - الدول الفقيرة والنامية :

يرى أنصار العولمة أن الاعتقاد الشائع بأن اقتصاد العولمة يخدم مصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة، هو اعتقاد مبالغ فيه، ويتم بالتعميم والتبسيط. فدلالات تحرير التجارة بالنسبة للدول النامية، مركبة وليست بهذه البساطة.

فى قضية العمالة مثلاً، تخشى الطبقات العاملة فى الدول المتقدمة من منافسة العمالة المدربة ذات الأجور المنخفضة فى الدول النامية، وهذه بالفعل ميزة متوافرة للدول الأقل دخلاً بشرط توافر التدريب والمهارات اللازمة. وفى بداية السبعينيات من القرن العشرين استطاعت اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة ومؤخراً الصين وبدرجة أقل البرازيل أن تغزو أسواق العالم بمنتجاتها الصناعية وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من تكنولوجيا مرتفعة مع عمالة رخيصة. هذه الدول نجحت فى استغلال حرية التجارة فى ظل العولمة لصالحها بسبب تفوقها فى إنتاج المنسوجات والجلود، بل وبعض الصناعات الحديثة مثل الصلب والسيارات والمنتجات الإلكترونية. وقد توقفت تلك الدول فى الإنتاج بحيث أصبحت تنافس الدول الصناعية فى عقر دارها.

من ناحية أخرى، فإن الغرب، أو الدول المتقدمة بشكل عام، ليست كتلة متماسكة تسعى فى جهد منظم لفرض سيطرتها على العالم الثالث من خلال العولمة كما يتصور البعض، فالمصالح والمنافسة الاقتصادية فى ظل العولمة حولت أصدقاء وأعداء الأمم إلى متنافسين.

ومن أمثلة الخلافات الاقتصادية الحادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى مفاوضات تحرير التجارة، قضية تحرير تجارة المنتجات الزراعية. وفى حين تسعى الولايات المتحدة إلى تحرير التجارة فى تلك المنتجات ومنع تقديم الدعم للمزارعين، ترفض دول الاتحاد الأوروبى ذلك وتصر على تقديم المعونات والدعم للمنتجين الزراعيين، باعتبار السياسة الزراعية، والظروف المعيشية للمزارعين فى الاتحاد الأوروبى، هى أمور

ذات دلالة وأهمية اجتماعية، ولا يمكن إخضاعها لاعتبارات السوق العالمية.

والاختلاف والمنافسة فيما بين الدول الغربية لا يقف عند حد المفاوضات التجارية، وإنما يمتد لجذور ثقافية وشعبية. وقد قام مؤخرًا رئيس نقابة "الكونفيدرالية للزراعية" في فرنسا بمعاونة بعض زملائه، بتخريب أحد فروع سلسلة مطاعم "ماكدونالدز" الأمريكية في شهر أغسطس عام ١٩٩٩، واستقبله المتظاهرون من الفرنسيين استقبال الأبطال. وقد تم تخريب المطعم على أثر فرض الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على بعض المنتجات الزراعية الفرنسية، نتيجة لرفض فرنسا استيراد الأبقار الأمريكية المغذاة بالهرمونات.

هذه وتلك مجرد أمثلة بسيطة على حجم الخلافات بين الدول حول تحرير التجارة، وقد تتفق مصالح بعض الدول النامية في قضية معينة مع هذا الطرف أو ذاك، ولا يوجد تعارض تام ومستمر بين مصالح الدول النامية والدول المتقدمة، كما يصور رافضو العولمة.

٤ - العولمة والمنافسة:

يرى أنصار العولمة أن المنافسة في ظل العولمة هي أكثر من مجرد حروب قطع الرقاب بين عمالقة المال والأعمال. وهناك مثال الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية التي منعت المنتجات المستوردة من الدخول إلى أسواقهم المحلية، أو بعبارة أخرى حمت منتجاتها من المنافسة الأجنبية، ولكنها لم توفر الحافز أمام المنتجين للتطوير والتميز، ولذلك تخلفت تكنولوجيا الإنتاج في هذه الدول كثيرًا عن مثيلاتها في الدول الغربية.

فالمنافسة هي خبرة مستمرة تنتج بالممارسة الفعلية قيما
عصرية مثل أهمية الموارد البشرية والإيمان بالعمل، وما يتبع
ذلك من المثابرة والتحلى بروح البحث والاستكشاف والتجربة،
والمثابرة والمغامرة وحب للتجديد والتخطيط المستقبلي المستمر،
واحترام الوقت، ومرونة اكتساب المهارات الجديدة، والقدرة
المستمرة على ممارسة النقد للذاتي، وغيرها من القيم الهامة
للنجاح في عالم المنافسة العالمية.

وتوجد في العديد من الدول خاصة الدول المتقدمة، قوانين
لضبط المنافسة وحماية حقوق المستهلك، ومنع تحول المنافسة
على أرض الواقع إلى منافسة احتكارية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية صدرت أحكام قضائية قبل
عدة أعوام ضد شركة أي تي أند تي للاتصالات، وذلك لاتباعها
أساليب احتكارية تضر بالشركات المنافسة، وبحقوق المستهلكين.
ومؤخرا صدر حكم قضائي مماثل في مواجهة شركة
مايكروسوفت للكمبيوتر لنفس الأسباب، حيث كانت شركة
"مايكروسوفت" تربط تشغيل منتجاتها ببعضها البعض، وبالتالي
يضطر من يحتاج إلى شراء بعض البرامج التي تتفوق فيها
مايكروسوفت إلى شراء منتجات أخرى، قد تقدمها شركات
منافسة بجودة مماثلة وأسعار أقل. ولذلك صدر الحكم القضائي
بتفكيك شركة "مايكروسوفت" إلى شركتين، لمنعها من
الممارسات الاحتكارية التي تضر بحقوق المستهلك والمنافسين
الصغار.

وهناك جمعيات خاصة لضمان حقوق المستهلك في مواجهة
الاحتكار في العديد من الدول، ويتمتع هذه الجمعيات بقل كبير
في التأثير على السياسات العامة خاصة في الدول المتقدمة، حتى

أن "رالف نادر" وهو رئيس جمعية هامة لرعاية المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، قد رشح نفسه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة لخلافة الرئيس بيل كلينتون. ولكن المشكلة تظل أنه لا توجد تشريعات مماثلة للتشريع الأمريكي المقاوم للاحتكار في كل دول العالم، وحتى في حالة إقرار قوانين مضادة للاحتكار في كل دولة من دول العالم، فالمشكلة سوف تستمر لأن نشاط الشركات العالمية يمتد على نطاق العالم أجمع، بينما القوانين المناهضة للاحتكار تعمل - في حالة وجودها - على نطاق الدولة فقط، مما يتطلب ابداع حلول، ووضع قواعد تعمل على نطاق العالم ككل لمواجهة مشكلات العولمة.

من ناحية ثانية فإن، المشاركة السياسية في معظم دول العالم الثالث ليست بالنضج الكافي، بحيث تعطى جمعيات حماية المستهلك النقل الذي تحظى به في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، مما يعقد على أرض الواقع من الحلول النظرية الممكنة لمكافحة الاحتكار، أو حتى تلك الحلول الممكنة في مناطق أخرى من العالم.

٥- العولمة والعنف :

يرى أنصار العولمة أنها أصبحت تنسب إليها كافة المشكلات والشُرور. فالجريمة المنظمة، والمافيا الدولية سابقة على العولمة الحديثة. وإذا كانت حرية الانتقال، وسهولة التنظيم في عصر العولمة قد سهلت عمل الجريمة عبر الحدود الدولية، ونقلتها من المحلية إلى العالمية، فإنها تسهل في المقابل التنسيق بين الدول لإرساء القواعد العالمية واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة على النطاق العالمي.

٦- العولمة والثقافة :

يرى أنصار العولمة إن عولمة الثقافة هي من أهم إيجابيات العولمة ، فقد عززت ثقافة العولمة زيادة الوعي بالقضايا الإنسانية والتفاعل معها. كذلك تتطلب ثقافة العولمة قدرا من التسامح مع وجهات النظر المخالفة، بما يتطلبه ذلك من الانفتاح الفكري، واحترام الاختلاف، ولذلك فهي تساعد على سهولة التفاعل فيما بين الجماعات والمجتمعات المختلفة.

وقد قللت الثورة في تكنولوجيا الاتصالات من قدرة الدول والحكومات على إخفاء أخبار الفساد، أو الاستبداد، أو الركود الاقتصادي، أو تشويه الحقائق وتحريفها، مثلما كان يحدث كثيرا في الماضي. فالتقنيات الفضائية تنيع الأخبار التي قد يكون محظور نشرها في الإعلام المحلي، وكذلك الإنترنت، قد تحتوي على طبعات إلكترونية من المواد المحظور نشرها في بعض الدول. وبالتالي أصبح العالم أكثر شفافية، وأصبحت قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ملء السمع والبصر في كل أنحاء العالم.

٧- المجتمع العالمي الجديد :

يرد أنصار العولمة على تهمة التفاوت الثقافي بأن العولمة تتيح إمكانيات هائلة للتفاعل وحشد الآراء وتنظيم العمل على مستوى العالم أجمع، تحت إسم المجتمع المدني العالمي، الذي يعتبر فضاء مفتوحا للتأثير للمهتمين من كل دول العالم. فهذا المجال من مجالات العولمة لا يتمتع فيه الغرب بأفضلية على دول العالم الثالث، سوى بخبرة الممارسة التي يمكن اكتسابها.

وفى هذا الإطار، اكتسبت المنظمات غير الحكومية التى يشكلها بعض الأفراد أو الجماعات من كل دول العالم، للدفاع عن مواقف ومعتقدات عادة تكون عالمية الطابع مثل حماية البيئة، وحماية حقوق المرأة والطفل، والدفاع عن حقوق الإنسان، أهمية كبيرة فى عصر العولمة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن أفرادا عزل استطاعوا التصدى لدول عظمى وتغيير مواقفها من خلال آليات وإمكانات العولمة. فقد نالت جودى وليامز جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ لإسهامها فى الحظر الدولى على الألغام الأرضية رغم معارضة القوى الكبرى العالمية. وقد استطاعت جودى وليامز حشد رأى العام المناهض للألغام الأرضية وتنظيم حركة من ألف جماعة من جماعات حقوق الإنسان فى العالم للدفاع عن هذه القضية عن طريق الإنترنت.

فالعولمة التى أفقدت الدولة بعض سلطاتها، أعطت للإنسان الفرد، والتنظيمات التى يشكلها للتعبير عن مصالحه الكثير من الإمكانيات التى لم تكن متصورة قبل عصر العولمة.

٨ - العولمة والخصوصية الثقافية :

إن المخاوف على الثقافة الأصلية والهوية الوطنية من طغيان الثقافة الأمريكية، يعتبر من أهم المخاوف المرتبطة بعولمة الثقافة. ويرى بعض أنصار العولمة إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس بالضرورة نوعا من الغزو الثقافى، أو محاولة أمريكية متعمدة للتأثير على أذواق العالم، إنما الشعب الأمريكى نفسه يتكون من خليط من البشر (زنج، وأمريكيين لاتينيين، وآسيويين، وأنجلو ساكسونيين) وتتمتع الثقافة الأمريكية التى تلائم

هذه الأجناس والأمزجة المختلفة من البشر بمرونة كبيرة، فهي سهلة الانتشار عبر غيرها من المجتمعات والدول. كذلك يتمتع النموذج أو الحلم الأمريكي، بجاذبية كبيرة لأنه يرمز إلى قيم الحرية والطموح والنجاح التي تخلق الباب للشباب من جميع أنحاء الأرض. ويتوافر لدى الولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات هائلة في مجال صناعة الفن والترفيه مقارنة ببقية دول العالم، ومن هنا يتردد الحديث حول الغزو الثقافي الأمريكي في عصر العولمة.

ويرد أنصار العولمة على المخاوف من اكتساح المنتجات الثقافية الأمريكية للعالم، بأنه توجد بعض الوسائل لمواجهة هذه الظاهرة، ومنها التشريعات القانونية المباشرة. فحدول الاتحاد الأوروبي مثلاً، ورغم التحالف والترابط الواضح بينها وبين الولايات المتحدة، تنص قوانينها على أن يكون ٥١% على الأقل من محتوى البرامج والأفلام التي تبث في الإعلام في دول الاتحاد هي برامج ومواد أوروبية، وليست أمريكية، وهذه القوانين تسعى الولايات المتحدة إلى تغييرها من خلال قوانين منظمة التجارة العالمية لضمان الانتشار لصناعاتها الإعلامية.

من ناحية ثانية، فإن سوق الاتصال والثقافة مفتوحة لمن لديه الرغبة والقدرة على التأثير، وهنا يبرز دور الإعلام المصري والعربي بوجه عام في طرح الصورة الحقيقية للقيم العربية والإسلامية، في مواجهة الاعتقادات الخاطئة، والأنماط الشائعة.

وقد حققت بعض المنتجات الثقافية والفكرية لبعض دول العالم الثالث انتشاراً في دول العالم المتقدم، فالفيلم الهندي مثلاً استطاع تحقيق انتشار كبير في الستينات، ونجحت هونج كونج وتايوان في تحقيق نجاح مشابه في التسعينيات، بل إن السينما

الإيرانية بكل ما تنتم به من محافظة دينية نجحت فى أن تجد لنفسها موطناً لقدم فى المهرجانات الدولية.

الأكثر من ذلك أن المنتجات الثقافية الأمريكية نفسها أصبحت متأثرة بالثقافات الأخرى فى العالم، فالولايات المتحدة نفسها اليوم ليست محصنة ضد تأثيرات العولمة، والكثير من الأفلام الأمريكية أصبحت تضم أبطالاً من أصل آسيوى أو لاتينى، ولم تعد الثقافة الأمريكية نفسها متمحورة حول الكابوى البطل.

والحديث عن غزو ماك دونالدز، وأسلوب الحياة الأمريكى للعالم أيضاً مردود عليه، فالطعام الصينى، والهندي، والمكسيكى، والإيطالى انتشر انتشاراً كبيراً فى السنوات الماضية فى كل أنحاء العالم. والعولمة التى حظى من خلالها "الهمبورجر" والفاسط فود الأمريكى بهذا الانتشار لا تمنع "الفول والطعمية" مثلاً من منافسة ماك دونالدز فى عقر داره. الأمر يتوقف على الفكر والمبادرة، واستغلال الفرص التى تتيحها العولمة، وتوظيف الاستثمارات التى تدعم هذا الفكر.

ومن هنا يرى أنصار العولمة، أنه على المدى البعيد، حين يتحقق اندماج معظم بقاع الأرض ومساهماتها بفاعلية فى العولمة، سوف تصبح العولمة أقل تأمركاً، وأقل تمركزاً حول الذات الغربية.

الفصل الخامس

العولمة واقع جديد

هناك اتجاه ثالث يختلف مع الاتجاهين السابقين فى تقييم العولمة، ويرى هذا الاتجاه أن العولمة أصبحت أمر واقع جديد نعيشه بالفعل، فالحقبة هي كيف نتعامل معها ونستعد لها. والعولمة كما أنها تفرض تحديات ومخاطر، فهي تتيح فرصا ومجالات أفضل للحياة فى العالم. ولذلك فإن الوقوف عند حد الرفض للعولمة وسياساتها لن يجدى، وإنما يفرض هذا الواقع الجديد أن نكتشف كل أمة إمكانيات تجنب تلك المخاطر، واستغلال الفرص المتاحة فى هذا الواقع العالمى الجديد. ومن أهم التحديات التى تفرضها العولمة، خاصة على الدول الصغيرة والنامية، أن تحرير التجارة يفرض ضغوطا هائلة كما سبق التوضيح، خاصة وأن مؤسسات العولمة الاقتصادية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، بحكم النشأة، والتطور، تخدم مصالح الدول المتقدمة بشكل أكبر. فالعولمة تتيح مميزات بشكل غير متساوى للدول والأفراد والشركات. ولكن ماذا يتيح رفض الانضمام إلى تلك المؤسسات؟ ولماذا "تكافح" دولة مثل الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إذا كانت المنافسة مستحيلة، وقواعد اللعبة مجحفة؟

إن مجرد الانضمام إلى اللعبة يتيح التأثير على قواعدها، ولو بالتدريج. إن منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال تتخذ قراراتها بأغلبية التصويت، عن طريق منح صوت واحد لكل دولة، فالقوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية داخل المنظمة

تساوى القوة التصويتية لمصر ، والقوة التصويتية لجزيرة فيجي .
ومن هنا ، فالأغلبية العددية للدول النامية تتيح إمكانية التأثير على
مجريات الأحداث .

إلى جانب الصعوبات المؤسسية ، توجد على أرض الواقع
العديد من الصعوبات التى تواجه الدول النامية فى مناقستها للدول
المتقدمة ، وفقا لمنطق العولمة . فالمنتجات التى تخصص معظم
الدول النامية فى إنتاجها هى عادة منتجات تقليدية ، تنتج بواسطة
تكنولوجيا تقليدية أو غير مرتفعة . ويتسم الإنتاج العالمى فى هذه
المنتجات بفائض إنتاجى كبير Surplus-production / Over
production ، ولذلك تطرح تلك المنتجات فى الأسواق العالمية
بأسعار منخفضة نسبيا لأن العرض منها أكبر من الطلب عليها .
فى نفس الوقت ، تتفوق الدول الغربية المتقدمة فى إنتاج السلع
التكنولوجية المتطورة ، التى تحتاج إليها الدول النامية لدفع عجلة
التنمية . ومن هنا لا تتمتع دول العالم الثالث التى تخصص فى
المنتجات الأولية والسلع ذات التكنولوجيا التقليدية ، بميزة كبرى
فى مبادلاتها أو تجارتها مع الدول الأخرى المنتجة للسلع ذات
المكون التكنولوجى الأعلى .

ويزيد من تلك الصعوبات ، إن الشركات العالمية العملاقة -
كما ناقشنا من قبل - أكثر قدرة على المنافسة من الشركات
الوطنية ، مما يضع ضغوطا متزايدة على الصناعات الوطنية التى
مازالت فى طور النشأة فى معظم دول العالم الثالث .
ورغم كل تلك الصعوبات ، توجد دائما ثغرات ومنافذ
للمنافسة ، فهناك عدد من المجالات التى تستطيع أن تنفذ الدول
النامية منها إلى المنافسة ومنها مثلا صناعة البرمجيات التى لا

تحتاج إلى الاستثمارات الهائلة التى تحتاج إليها صناعة أجهزة الكمبيوتر وقطع الغيار الخاصة به، والتى تتطور بسرعة مذهلة. ويتفوق بالفعل عدد من الدول النامية فى صناعة البرمجيات ومنها الهند. فهواة للكمبيوتر من الهند استطاعوا التأثير على صناعة البرمجيات فى العالم، وأصبح مصممو البرامج الهنود من أفضل المصممين فى العالم، بحيث لا تخلو شركة عالمية تعمل فى هذا المجال منهم. ويسيطر هؤلاء على وادى السيليكون فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدرجة التى جعلت البعض يسمى تكنولوجيا المعلومات فى أمريكا "تكنولوجيا الكارى" نظرا لتأثير الهنود عليها، ليس للولايات المتحدة فقط، بل إن دولة مثل ألمانيا تعاني نقصا فى الأيدى العاملة، قررت توظيف الهنود فى الصناعات الإلكترونية من داخل بلادهم، بحيث يتم تبادل المعلومات بين الشركة الأم والفرع فى الهند فى أجزاء من الثانية. ولا يخفى تأثير ذلك على التنمية داخل الهند ذاتها، وعلى الأهمية التى تكتسبها الهند فى أسواق العمالة الدولية.

من ناحية ثانية نتيج العولمة عددا من الفرص أهمها ، زيادة صادرات البلدان النامية عن طريق النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحسين منتج الدول النامية من خلال المنافسة، والحصول على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات العالمية، أو حتى من خلال الاستيراد، مما يحسن الأداء الاقتصادى لتلك الدول.

ويمل العديد من المؤشرات على استفادة كثير من الدول النامية من العولمة الاقتصادية فى السنوات العشرين الماضية، فقد تضاعف حجم رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة إليها أربع مرات تقريبا فى النصف الأول من التسعينيات، وأصبحت تمثل حوالى

٧٥% من مجموع مواردها المالية الصافية طويلة الأجل. كما ارتفعت حصة البلدان النامية من الاستثمار المباشر حول العالم من ٢٣% عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ٤٠% خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤.

ولكن الاستفادة من تلك الفرص التي تتيحها العولمة مرهون بقدرات الدول على استغلال الفرصة بكفاءة، وفي الوقت المناسب، ولذلك فإن معظم تلك الاستثمارات التي تذهب للدول النامية تتركز في بعض الدول الآسيوية التي تتمتع بقدرات تكنولوجية أعلى، مع عمالة ماهرة رخيصة، وتنسم بالاداب واحترام قيم العمل، كما نجحت تلك الدول في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية اللازمة لتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم. تلى مجموعة الدول النامية الآسيوية في الاندماج في الاقتصاد العالمي دول أمريكا اللاتينية، وأخيرا تقع معظم دول أفريقيا وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء خارج إطار الاندماج الاقتصادي الدولي، وتعاثي من مختلف مشكلات الفقر والتخلف والمرض.

وإذا نظرنا إلى توزيع الاستثمارات الخاصة المتدفقة إلى الدول النامية، والتي تضاعفت أربع مرات في بداية التسعينيات، نجدها متركزة في عشر دول هي بالترتيب: الصين المكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل وتايلند والهند وتركيا واندونيسيا. وتنتمي معظم تلك الدول إلى شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية، كما أن معظمها من الدول متوسطة الدخل، أما الدول منخفضة الدخل، فهي محرومة من ثمار العولمة في هذا المجال، وما زالت تعتمد في تمويل العجز لديها عن طريق

القروض والمعونات، لأن الكثير منها غير مهيأ لاستغلال تلك الفرص التي يتيحها اقتصاد العولمة.

ومن أهم الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق قدر أكبر من الاندماج في الاقتصاد العالمي، تأسيس بنية أساسية وطنية مؤهلة للتعامل مع مؤسسات العولمة، وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتسهيل عمل المستثمرين واكتساب ثقتهم، ودعم اتخاذ القرار الاقتصادي بالمعلومات اللازمة، ومحاربة الفساد الإداري، وإمكانية محاسبة المنحرفين والفاستدين فيما يعرف بالشفافية والمحاسبية.

كل هذا بالإضافة إلى اتباع سلسلة من السياسات الاقتصادية الكبرى والتي تقررها الدولة عادة بالاتفاق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية. ومن هنا يتضح أن الدول النامية لا تستفيد بالتساوي من الفرص التي تتيحها العولمة، وإنما تستفيد الدول بقدر نجاحها في بناء قدراتها الذاتية، وكفاعتها في استغلال الفرص المتاحة في الوقت المناسب.

والوقت يعتبر من أهم عناصر النجاح في عالم العولمة، فالسبق عنصر حاسم في تحقيق النجاح في عالم العولمة، لأن تضيق الوقت يوسع الفجوة ويزيد من الصعوبات. والدول الآسيوية حققت هذا سبق مقارنة بغيرها من الدول النامية، فإلى جانب الدرجات الأعلى من التصنيع التي وصلت إليها، يفيد هذا سبق في جذب الاستثمارات والأموال اعتماداً على الخبرة السابقة للشركات العالمية في العمل مع تلك الدول على مدى الربع الأخير من القرن العشرين. فرأس المال بطبيعته "جبان"، ويحتاج إلى بيئة عمل يطمئن إليها، وتلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في توجيهه. ولذلك تسكو بعض الدول النامية، خاصة في أفريقيا، من

أنها حققت الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، وما زالت الاستثمارات الأجنبية تفضل العمل في الدول الآسيوية. ونتيجة ثقافة العولمة بدورها فرصا، فقد حققت ثورة الاتصال والمعلومات إمكانيات هائلة أمام تفاعل البشر من كل أنحاء الأرض. كذلك سلطت ثقافة العولمة الضوء على عدد من المبادئ الإنسانية أهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتتيح الإنترنت إمكانيات هائلة للتفاعل، والاتصال، والتأثير أمام الأفراد والهيئات في كل دول العالم. وباستثناء حاجز اللغة، لا تتميز الدول المتقدمة بميزات تحول دون استفادة الدول النامية من الإنترنت كما هو الحال في اقتصاد العولمة. وبعض الدول النامية ممثلة على الإنترنت بعدد من المواقع يقارب أو يفوق تمثيل بعض الدول المتقدمة، فالهند على سبيل المثال لديها ١٦ ألف موقع، وسنغافورة ٦٥٠٠ موقع، وماليزيا حوالي ٦٥٠٠ موقع، والمكسيك حوالي ٤٢٠٠ موقع في أوائل عام ٢٠٠١. فمنطق الإنترنت مثل منطق معظم قضايا العولمة وهو قبول ودخول حلبة المنافسة.

كذلك قد تتيح الإنترنت فرصا ضخمة للتفاعلات الإقليمية فضلا عن التفاعل مع العالم الخارجي، ومن ثم يمكن البدء بنواة لشبكة معلومات عربية داخلية interanet تربط الأفراد والمؤسسات في الدول العربية وتلائم ثقافة وحاجات المجتمعات العربية، ثم ربط هذه الشبكة بشبكة المعلومات الدولية. وسوف تساعد هذه الشبكة على تسهيل التفاعل الثقافي العربي، وتزويد من فرص التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، ووضع الأسواق العربية على خريطة الأعمال الدولية.

ومن أهم التحديات التى تفرضها ثقافة العولمة، هو إضعافها للقيم والثقافات الأصلية فى كل العالم لتفسح الطريق أمام ثقافة العولمة. ولذلك نشور بعض المخاوف من أن رياح العولمة قد تضعف القيم الإسلامية.

وثقافة العولمة، بمعنى وجود سمات مشتركة من البشر، تمكن من توفير أرضية مشتركة بينهم مكونة من بعض الأفكار والنظم والقوانين لا تتعارض بالضرورة مع القيم الإسلامية.

فالتاريخ الإسلامى يكشف مرونة الإسلام فى التفاعل مع غيره من الحضارات والديانات، دون الشعور بأنها تهدده أو أنه لابد أن يقضى عليها. فقد فتح المسلمون دولا كثيرة من سور الصين إلى نانص، على بعد مائة كيلومتر من باريس، مع ذلك استمرت اليهودية والمسيحية فى أوساط المجتمعات الإسلامية يمارسهما أهلها بحرية.

ويشهد تاريخ انتشار الإسلام بأن الإسلام حقق أكبر انتشار فى قارة آسيا ليس عن طريق الفتح، وإنما من خلال التجارة، وإعجاب الشعوب الآسيوية بأخلاق التجار المسلمين.

وقديما انتقلت المسيحية من الشرق إلى أوروبا، وانتشر الإسلام من الحجاز إلى الهند وفارس والصين، واقتبست الأمم عن بعضها البعض أفكارا وعلومًا وفنونًا وتكنولوجيات. ولكن هذا التفاعل والتأثير المتبادل الذى كان يحتاج فى الماضى إلى عقود وقرون، أصبح فى عصر العولمة الحديثة لا يستغرق سوى دقائق معدودة.

والشكل الحالى للعولمة وارتباطها بشكل كبير بالحضارة الغربية، هو الذى يخلق هذا الخوف من تأثير العولمة على الإسلام. يرتبط بذلك أن معظم الدول الإسلامية تنتمى إلى العالم

الثالث، بما تفرضه العولمة على تلك الدول من صعوبات وتحديات.

والعولمة - فى حد ذاتها - ليس لها انتماء قومى أو دينى، وبالتالي فهى ليست موجهة ضد أحد، وإنما تتيح لجميع الأفكار والمعتقدات والأديان التعبير عن نفسها بحرية. ولكن فرص التفاعل الثقافى التى تتيحها العولمة مرتبطة باستخدام الآليات العصر، وتطوير وسائل التعبير عن الذات للحفاظ على الهوية الثقافية مع القبول بالمبادئ العامة للإنسانية.

وعلى ذلك، فإن رفض العولمة باعتبارها تهديدا للقيم الإسلامية هو فى كثير من الأحيان من قبيل الخوف من المجهول، أو التردد فى تطوير الأساليب اللازمة لمواكبة الظروف المتغيرة.

ومع ذلك فهناك العديد من المحاولات الساعية للتعبير عن الإسلام بلغة العصر، وتظهر على صفحات الإنترنت العديد من المواقع التى تعرف بالدين الإسلامى وتفسر القرآن الكريم.

والأمر نفسه ينطبق على البث المباشر والفضائيات، فالبعض كان يتحدث عن "الدش" باعتباره مفسدة للأخلاق فى بداية انتشاره فى الدول العربية والإسلامية، ولكن ما لبثت أن ظهر العديد من القنوات العربية للفضائية التى تلائم احتياجات مجتمعاتها، وبعض تلك القنوات مخصص لتوضيح تعاليم الإسلام ومنها برامج دينية "إسلامية" باللغة الإنجليزية، مثل محطة "إقرأ" على سبيل المثال.

وأخيرا، تلعب مؤسسات المجتمع الأولية فى كل المجتمعات، وأهمها الأسرة والمدرسة، دورا بارزا فى حماية ثقافة وقيم

المجتمع الأساسية الدينية منها أو القومية، كما تلعب دور المصفاة لاختيار ما يناسب كل مجتمع من الوافد الجديد واستبعاد أو تحييد التأثيرات غير المواتية. فالمجتمعات الآسيوية مثلاً هي من أكثر المجتمعات في العالم الثالث اندماجاً في مضمار العولمة، وهي تحافظ في نفس الوقت على طابعها القومي وقيمها الأساسية، وعلى رأسها احترام الأسرة، والجماعة.

الغاية

إن الحديث عن العولمة يثير تناقضات لا حصر لها ما بين أسلوب الحياة الذى اعتنناه، والتغيرات الجديدة التى تفرضها العولمة يوما بعد يوم، سواء المواجهة بين الثقافة المحلية والثقافة الوافدة، أو بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، أو بين الوطنية والعولمة. وكل تلك القضايا الجديدة التى تثيرها العولمة هى قضايا مفتوحة للحلول والإبداعات الإنسانية. فالعولمة واقع جديد يفرض التحديات التى تحتاج إلى أعمال العقل لتشكيل الأساليب الجديدة والملائمة للاستفادة من الفرص التى تتيحها وتجنب ما تحتوى عليه من مخاطر.

ومسيرة العولمة ليست بمعزل عن إرادة البشر، والجماعات، والدول. بل إن العولمة نفسها كما رأينا- تتيح قدرا كبيرا من إمكانيات التأثير لمراجعة أهدافها المبدئية، وتعديل مساراتها بشكل مستمر.

والعولمة فى اللحظة الراهنة هى عالم لا نهائى من التناقضات، فهى تعنى تلاشى المسافات وانكماش العالم وانماجه من خلال البث الفضائى، الإنترنت، والفاكس، ومع ذلك يتزايد الشعور بالانقسام بين دول متقدمة ودول متأخرة، ~~وأغنياء فقراء~~

داخل الدول. وفي الوقت الذي نتيح فيه العولمة فرصا متزايدة لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي تفرض صعوبات متزايدة أمام بعض الدول النامية وخصوصا الدول الأقل نموا.

وفي الوقت الذي نتيح فيه العولمة اهتماما غير مسبوق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن بعض الدول الكبرى قد تسيئ استخدام هذه المبادئ للتدخل في شؤون بعض الدول. وفي نفس الوقت قد تفرض بعض الدول، خاصة في العالم الثالث الالتزام بهذه المبادئ العالمية، بحجة أنها لا تناسب خصوصيتها الثقافية لتتهرب من الالتزام ببعض الحقوق الأساسية لمواطنيها مثل الحق في محاكمة عادلة، واتفاقيات منع تعذيب المسجونين والمتهمين.

والعولمة وهي تتيح فرصا هائلة للتفاعل الثقافي العالمي، فهي تقصره على القلة التي تتحدث الإنجليزية وتستطيع الاتصال بشبكة الإنترنت. والعولمة وهي تخلق نزعات استهلاكية متزايدة من خلال نشر أنماط استهلاك معينة عبر فئات أكبر من البشر، تفرض في نفس الوقت ظروفا أصعب على معيشة أعداد متزايدة من البشر، وإمكانهم الوفاء بالحاجات الأساسية فضلا عن الاستهلاك المبالغ فيه.

وأخيرا، فإن مكان وقوع الدولة أو الفرد على أحد طرفي النقيض، يعتمد إلى حد بعيد على بناء القدرات الذاتية، فالعولمة تضع الفرد في حالة تحدٍ دائم مع بيئته بحيث يحاول استغلال الفرص التي تتيحها وتجنب المخاطر التي تتطوى عليها، وتحدد استجابته هذه، موقعه في عالم العولمة.

رقم الإيداع ١٤٦٠٨ / ٢٠٠١

الترقيم الدولي 8 - 178 - 227 - 977 I.S.B.N

موسوعة الشباب السياسية

هذه الموسوعة هي باكورة التعاون بين المركز ووزارة الشباب. وهي تشمل إصدار ٢٠ كتيب عن المفاهيم والمؤسسات الأساسية التي يصادفها الشباب بشكل متكرر خلال مطالعتهم للصحف أو مشاهدتهم للتلفزيون.

وتصدر هذه الموسوعة بدعم مالى من مؤسسة الأهرام ووزارة الشباب. وتمثل استكمالا لرسالة المركز منذ ان اصدر أول موسوعة عن الصهيونية فى أوائل السبعينات. كما تمثل دعما لمشروع طموح تقوم به وزارة الشباب لتطويع مراكز الشباب فى كل المحافظات.

وتهدف الموسوعة الى تزويد الشباب بمعرفة مبسطة وسليمة وموضوعية ومنزهة عن الغرض. ونقدم فى هذا العدد الثالث عشر مفهوم العولمة ودلالاته الموضوعية فى الواقع والخلاف الشديد على هذه الظاهرة وحجج كل من أنصار وخصوم العولمة.

ونقدم فى الأعداد التالية تعريفا بمفاهيم أخرى مثل الخصخصة والقوة والسياسة الخارجية وحقوق الإنسان وثورة الاتصالات وغيرها .

7.1
12



0615424